الحَاجِزُ غيرُ الحصِين
وأثرُه في الدَّرسِ النَّحويّ والصَّرفيّ

أ.د/ جمال محمد أحمد عوض
أستاذ اللغويات، في كلية
الدراسات الإسلامية والعربية للبنين
جامعة الأزهر بقنا

الحَاجِزُ غيرُ الحصِين وأثرُه في الدَّرسِ النَّحويّ والصَّرفيّ

جمال محمد أحمد عوض

القسم: اللغويات، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين، جامعة الأزهر بقنا ، مصر

(البريد الإلكتروني):gamal awad١٢٧@ azhar.edu.eg

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إظهار مدى تعدُّد الآثار المترتبة على وجود الحاجز غير الحصين نحوًا وصرفًا، وإبراز صلة هذا الموضوع بالقراءات القرآنية وظاهرة المناسبة، وخاصة المناسبة المنفصلة. ومن أهم النتائج: التوسُّع في مفهوم الحاجز غير الحصين؛ إذ المشهور أنَّه حرف علة ساكن يقع بين حرفين بينهما مناسبة ما، ولكن أظهر البحث أنَّ الحاجز غير الحصين يتعدى حروف العلة، بحيث يكون حرفًا صحيحًا ساكنًا، كما هو الحال في نون (مُنْذُ)، ولام (بَلْهَ). ومنها: الصلة القوية بين الحاجز غير الحصين والمناسبة؛ إذ إنّ المناسبة لها قواعد تحكمها، منها: الحاجز غير الحصين، وإتباع الأضعف الأقوى، والتناسب في العطف أولى من التخالف، والعطف يقتضي المناسبة، والمتحرك أقوى من الساكن، والكسرة والضمة أقوى من الفتحة.

الكلمات المفتاحية : الحاجز، غير، الحصين، الدرس، النحوي، الصرفي.

The Weak Barrier and Its Impact on the Morphology and Graammar.

Jamal Mohammed Ahmed Awad
Section: Linguistics, Faculty of Islamic and Arab Studies for Boys, Al-Azhar University, Qena, Egypt
E-mail: gamalawad١٢٧@azhar.edu.eg

Abstract:
This study aimed to show the extent to which the effects of the existence of the weak barrier clear, and to highlight the relevance of this topic to the Qur'anic readings and the phenomenon of appropriateness, especially the separate occasion. One of the most important results is the expansion of the concept of the intilate the weak barrier, as it is known as a static vowel located between two letters between two letters between an occasion, but the research showed that the integer exceeds the vowels, so that it is a correct, static letter, as in N (since) and (no) (his) (his own). Among them: the strong link between the weak barrier is invulnerable and appropriate, as the appropriate has rules governing it, including: the weak barrier is impercepable, and the weakest strongest, the proportionality in kindness is the first of the opposite, the kindness requires the occasion, the moving is stronger than the inhabitant, and the fraction and the bandage are stronger than the opening.

Keywords: the weak barrier, impact, grammar, morphology.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد والشكر لله سبحانه وتعالى ، على جزيل عطائه وكريم إحسانه وسوابغ نعمائه ، الحمد لله الذي خَلقَ من العدَم، وعَلَّم بالقلم، علَّمَ الإنسان ما لم يعلم. والصلاة والسلام على المبعوث رحمةً للعالمين سيدنا " محمد " – صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم، وعلى جميع الأنبياء والرسل إلى يوم الدين.

وبعد :

فالحاجز غير الحصين من المصطلحات التي شاع استعمالها في المباحث الصرفية ، فهو مصطلح وثيق الصلة بالصرف ، إلا أنَّه من خلال اطلاعي على أمهات الكتب النحوية وجدت للحاجز تأثيرًا في النحو لا يقلُّ عن تأثيره في المباحث الصرفية.

ومن هنا، وقع اختياري على هذا الموضوع ، وجعلته بعنوان : " الحاجز غير الحصين وأثره في الدرس النحوي والصرفي " مدفوعًا في ذلك بالأسباب الآتية:

أولاً :تعدُّد الآثار المترتبة على وجود الحاجز غير الحصين نحوًا وصرفًا ؛ ممَّا جعل لدراستها قيمة علمية كبيرة.

ثانيًا :أنَّ هذه الظاهرة مبعثرة في أبواب كثيرة : نحوية وصرفية ممَّا دعا إلى ضرورة جمعها ودراستها حتى تتحقق الفائدة المرجوة منها.

ثالثًا: صلة هذا الموضوع بعلم القراءات القرآنية الذي يُعدُّ من أقدم العلوم وأشرفها ،ولا يخفى علينا أنَّ حفْظ القرآن الكريم وتعلُّم تلاوته كان

الشغل الشاغل لكثير من النحاة ؛ لأنَّ معظمهمِ من حُفّاظه وقرائه.

رابعًا: صلة هذا الموضوع بظاهرة المناسبة ، وخاصة المناسبة المنفصلة، وهي باب واسع من أبواب العربية ومقصد عظيم من مقاصدها ، وقانونٌ عامٌ من قوانينها التي تحكم أنظمتها اللغوية ،والنحوية ،والصرفية، وغيرها.

لكلِّ هذه الأسباب وغيرها ، كانت دراسة هذا الموضوع لها أهمية علمية كبيرة.

أمَّا عن خطة البحث، فقد اقتضت طبيعة هذا الموضوع أنْ يجيءَ في مقدمة ،وتمهيد ،وفصلين ، وخاتمة ، وفهارس.

* أمَّا المقدمةُ فقد أشرْتُ فيها إلى أهمية هذا الموضوع ، وخطته ، وطريقتي في تناوله.

* **وأمّا التمهيد** فقد تناولت فيه تأصيل مصطلح " الحاجز " من كتب متون اللغة.

* وأمَّا **الفصل الأول** فقد جاء بعنوان : الحاجز غير الحصين وأثره في الدرس النحوي ، وقد تناولت فيه المسائل النحوية التي كان للحاجز غير الحصين أثرٌ فيها.

* وأمَّا **الفصل الثاني** فقد جاء بعنوان : الحاجز غير الحصين وأثره في الدرس الصرفي ، وقد تناولت فيه المسائل الصرفية التي كان للحاجز غير الحصين أثرٌ فيها.

*وأمَّا **الخاتمة** فقد أشرت فيها إلى أهم النتائج التي خرجْتُ بها من دراستي لهذا الموضوع.

*** وأمَّـا الفهـــارس فقـد أعـددت فهرسًـا لمصـادر البحـث ومراجعـه ،وآخـر لمحتوياته.**

*** أمَّـا عـن طريقتـي فـي تنـاول هـذا الموضـوع فقـد ارتكـزت علـى الآتـي :**

أولاً: أصَّلْتُ مصطلح " الحاجز " من كتب اللغة.

ثانيًا: بدأت بأثر الحاجز غير الحصين في النحو قبل الصرف ؛ متأسيًا في ذلك بمنهج السابقين.

ثالثًا :جمعت المواضع التي كان للحاجز غير الحصين أثرٌ فيها ، ورتبت المسائل النحوية حسب ترتيب ألفية ابن مالك – ما أمكن – كما رتبت المسائل الصرفية حسب ترتيب شرح الشافية للرضي.

رابعًا: درست المواضع التي كان للحاجز أثرٌ فيها دراسة نحوية وصرفية ،مركزًا على أثر الحاجز فيها ، مبينًا موقف النحاة من هذا الأثر.

خامسًا: اخترت – في الأعم الأغلب – الرأي الراجح مشيرًا إلى سبب الاختيار.

والله – سبحانه – أسأل أن ينال هذا العمل القبول ، وأن ينتفع به ، إنه على ما يشاء قدير.

تمهيد

تأصيل مصطلح (الحاجز)

يدور الجذر اللغوي (ح. ج. ز) في كتب متون اللغة في مجمله حول معاني الفصل والمنع .

فقد جاء في لسان العرب أنَّ (الحَجْز) : الفصل بين الشيئين ، حَجَز بينهما يَحْجُزُ حَجْزًا وحِجَازَةً فاحْتَجَز؛ واسمُ ما فصَلَ بينهما : الحاجِزُ... قال الله تعالى:" وجَعَلَ بينَ البَحْرَينِ حَاجِزًا"[١]

أَي حِجازًا بين ماءٍ مِلْح وماءٍ عَذْبٍ لا يختلطان، وذلك الحِجازُ قدرةُ الله. وحَجَزَه يَحْجُزُه حَجْزًا: منعه. ...ومنه الحَجَزَة ، هم الذين تَحْجزونه عن حقه[٢]

وقال الأَزهري: هم الذين يمنعون بعض الناس مِنْ بعض ويفصلون بينهم بالحق، الواحدُ حَاجِزٌ... والحِجاز: البلد المعروف، سُمِّيت بذلك من الحَجْزِ الفصلِ بين الشيئين ؛ لأنه فَصلَ بين الغَوْر والشَّام والبادية ، وقيل: لأَنه حَجَز بين نَجْدٍ والسَّراة ، وقيل: لأَنه حَجَز بين تِهامة ونجد، وقيل:

---

[١] – لسان العرب . مادة (حجز) ٢/ ٧٨٥ .ط. دار المعارف، وينظر ، المعجم الوسيط لمجمع اللغة العربية بالقاهرة (حجز) ص١٥٨ . مكتبة الشروق الدولية . الطبعة الرابعة ١٤٢٥ هـ- ٢٠٠٤ م.

[٢] – ينظر ، لسان العرب لابن منظور . (حجز) ٢ / ٧٨٦ . دار صادر . بيروت ١٩٥٦ م

سُمِّيت بذلك لأَنها حَجَزَتْ بين نَجْد والغَوْر...قال الأَزهري: سمي حِجازًا لأَنَّ الحِرَارَ حَجَزَتْ بينه وبين عالية نجد... ويقال للجبال أَيضًا : حِجاز [١] وقال ابن فارس : " الحاء والجيم والزاء أصل واحد مطرد القياس ، وهو الحَوْلُ بين الشيئين . وذلك قولهم: حَجَزْتُ بين الرجلين ،وذلك أن يُمنَعَ كلُّ واحدٍ منهما مِن صاحبه. والعرب تقول "حَجَازَيْك" على وزن حَنانَيْك، أي احْجِزْ بينَ القوم . وإنما سُميت الحجاز حجازًا لأنها حَجَزت بين نجد والسَّراة[٢]

وعلى هذا ، فالحاجِزُ : الحائل بين الشيئين ، والحِوال : كل شيء حال بين اثنين أي حائل بينهما كالحاجز ، يقال : حال الشيء بين الشيئين يحُول حَولا وتحويلا أي حجز. وكل ما حجز بين شيئين فقد حال بينهما حولا. فالحاجز في اللغة هو الذي يحول بين أمرٍ وأمرٍ آخر [٣]

---

[١] – تهذيب اللغة للأزهري (حجز) ٤ / ١٢٢ ، تحقيق : عبد الكريم العزباوي ، مراجعة :محمد علي النجار . الدار المصرية للتأليف والترجمة . مطابع سجل العرب ، وينظر ، القاموس المحيط (حجز) ٢ / ١٧٠

[٢] – مقاييس اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (حجز) ٢ / ١٤٠ تحقيق وضبط : عبد السلام محمد هارون . ط دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ١٣٩٩ هـ – ١٩٧٩ م.

[٣] – ينظر ، القاموس المحيط . مادة (حجز) ٢ / ١٧٠ . الهيئة المصرية العامة للكتاب . الطبعة الثالثة ١٣٩٨ هـ – ١٩٧٨ م.

الفصل الأول

الحاجز غير الحصين وأثره في الدرس النحوي

في هذا الفصل ، سوف أتناول الآثار النحوية للحاجز غير الحصين ، وهي جزئيات تمَّ التقاطها من بين الأبواب النحوية المتعددة ، و التي تُوضِّح لنا أثر الحاجز غير الحصين في النحو العربي. وهذه دراسة لكل مسألة في هذا الجانب.

المسألة الأولى

أثر الحاجز غير الحصين في بناء الفعل المضارع مع نون النسوة

الأصل في الأفعال البناء ؛ لاستغنائها عن الإعراب باختلاف صيغها، لاختلاف المعاني التي تعتور عليها ، فجاء الماضي والأمر على وفق الأصل ، وأمَّا المضارع فأُعرب حملاً على الاسم ؛ لشبهه به في الإبهام ، والتخصيص ، ودخول لام الابتداء ، والجريان على حركات اسم الفاعل ، وسكناته[1]

غير أنَّ إعراب المضارع مشروطٌ بألا تتصل به ، نون التوكيد ولا نون النسوة.

فإنِ اتصلت به نون التوكيد المباشرة بُنِي على الفتح . فإنْ لم تباشره أُعْرِب ، وهذا هو مذهب الجمهور . وذهب الأخفش إلى أنه مبني مع نون التوكيد سواء اتصلت به أو لم تتصل .

---

[1] – ابن الناظم على الألفية ٣١ ، وينظر ، المتقضب ١/٢، والمسائل العسكريات للفارسي ١٠٨

ونُقِل عن بعضهم أنه معرب وإنْ اتصلت به نون التوكيد[١] وإنْ اتصلت به نون النسوة بُنِى على السكون ؛ لأنه اتصل به ما لا يتصل هو ، ولا نظيره بالأسماء فضعُفَ شبهه بالاسم ، فرجعَ إلى أصله من البناء ، وحُمِلَ على نظيره من الماضي المسند إلى النون فبنى على السكون ، فقالوا : هنَّ يَقُمْنَ ، ونحو ذلك ، فأسكنوا ما قبل النون في المضارع كما قالوا: قُمْنَ بإسكان ما قبلها في الماضي[٢]

فكأنَّ الفعلُ المضارع المعْرَبُ يَعْرِضُ له البناءُ لشيئين:

أحدهما: نونُ التّوكيد لأنَّ حركةَ آخرِه صارتْ دالَّةً على معنى ، وهو كونُ الفاعلِ واحدًا أو جماعةً أو مؤنثًا فلم يَبْقَ الحرفُ محلاً لحركةِ الإعراب فيعودُ إلى أصلِه من البناء.

والآخر: نونُ جماعةِ المؤنث نحو: يَضْرِبْنَ ؛ لأنَّ هذه النون أوجبت تسكينَ الحرفِ الأخير في الماضي فوجبَ إسكانُه في المضارع .

وإنما كان ذلك لأمرين:

أحدهما: أنَّ الماضيَ سُكِّن لئلاّ تتوالى أربعُ حركاتٍ وكذلك هو في المضارعِ وسكونُ الثَّاني عارضٌ لا يعتدُّ به ،وكذلك فإنَّ السّاكنَ غيرُ حَصِين وحَرْفُ المضارعة متحرِّكٌ وهو من نَفْسِ الفعلِ ، كما أنَّ زيادة الحرفِ نابَ

---

[١] – شرح ابن عقيل ٣٩/١ ، وينظر ، الكتاب ٢٠/١، ٢١ ، والأصول لابن السراج ١٤٦/٢

[٢] – توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٥٩/١

مَنابَ الحركة.

والآخر: أنَّه أشْبَه الماضي في أنَّ حُروفَه باقيةٌ فيه وأنَّ أحدَهما يقعُ موقعَ الآخرِ فحمْلُه عليه في البناء أقْرَبُ من حَمْل الفعلِ على الاسم في الإعراب[١]

ومن هنا ، يبدو أثر الحاجز غير الحصين في بناء المضارع على السكون ، عند اتصاله بنون النسوة.

وإنْ كان القول ببناء المضارع مع نون النسوة عُورِضَ من قِبل بعض النحويين كابن درستويه ، والسهيلي ، وابن طلحة ، والذين ذهبوا إلى إعراب المضارع مع نون النسوة. وبناء المضارع على السكون مع نون النسوة مذهب أكثر النحويين من المتقدمين والمتأخرين ، وهو ظاهر كلام سيبويه[٢]

المسألة الثانية

أثر الحاجز غير الحصين في منع " أذرعات " من الصرف وعدم منعه

جمع المؤنث السالم هو ما جمع بألف وتاء مزيدتين ، وسَلِمَ فيه بناء المفرد ، مثل : فاطمات ، زينبات. وهو أحد الأمور التي تعرب بالنيابة؛ إذ يرفع بالضمة وينصب ويجر بالكسرة .فالنيابة فيه في حال النصب فقط ، وهي نيابة حركة عن حركة [٣]

ويلحق بجمع المؤنث السالم عدة أمور ، منها : ما سُمِّي بصورة

---

[١] – اللباب في علل البناء والإعراب ٢ / ٢٩

[٢] – ينظر ، الكتاب ٢٠/١، ٢١ ، والأصول لابن السراج ١٤٦/٢

[٣] – ينظر ، ارتشاف الضرب ٥٨٥/٢ ، والمساعد ٦٤/١ ، والهمع ٢٢/١

الجمع من أعلام الإناث ، مثل : عطيات ، جمالات ، زينات ، عنايات ، هدايات .

ومن الكلمات التي تدخل تحت ما سُمِّي به من هذا الجمع ، كلمة (أذرعات) : وهو جمع الجمع ، فهو جمع أذْرعة ، وأذرعة جمع ذراع ، ثم صار علمًا لبلد في الشام (تعرف الآن باسم درعا) . فَعِلَّةُ إلحاقه بجمع المؤنث السالم ، أنه جمعٌ في اللفظ يُطلق على مفرد. وقد رويت(أذرعات) بالأوجه الثلاثة السابقة ، في قول الشاعر:

تنوَّرْتُها مِنْ أذْرِعَات وأهلُها بيثربَ أدْنى دَارِها نَظَرٌ عَالٍ[1]

وقد أشار سيبويه إلى مجيء (أذرعات) بالصرف وغير الصرف. أمَّا الصرف فمبني على أنَّ التنوين فيها للمقابلة ، قال سيبويه:" وذلك أنَّ هذه التاء لمَّا صارتْ في النصب والجر جرًّا أشبهت عندهم الياء التي في مُسلمينَ ، والياء التي في رَجُلَيْنِ ، وصار التنوين بمنزلة النون... ومثل ذلك أذرعات"[2]

وأمَّا المنع من الصرف فمبني على أنهم شبهوا التاء بهاء التأنيث

---

[1] – البيت من الطويل ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ٣١ ، والكتاب ٣/ ٢٣٣ ، والمقتضب ٣/ ٣٣٣، ٤/ ٣٨ ، وسر صناعة الإعراب ٤٩٧ ، ورصف المباني ٣٤٥ ، وشرح المفصل ٤٧/١ ، ٣٤/٩ ، وخزانة الأدب ١٥٦/١ ، والدرر اللوامع ١٣/١ . وبلا نسبة في شرح المفصل ٣٤/٩ ، وأوضح المسالك ٦٩/١ ، وشرح ابن عقيل ٧٦/١ . وقد رُوي البيت بجر : " أذرعات" بالكسرة مع التنوين وتركه ، وبالفتحة بلا تنوين.

[2] – الكتاب ٣ / ٢٣٣

ولم يحفلوا بالحاجز لأنه ساكن، والساكن ليس بحاجز حصين ، قال سيبويه: " ومنَ العربِ مَنْ لا ينون أذرعات ويقول : هذه قريشياتُ كما ترى شبّهوها بهاء التأنيث ؛ لأنَّ الهاء تجيء للتأنيث ولا تُلحِق بنات الثلاثة بالأربعة ، ولا الأربعة بالخمسة. فإنْ قلتَ: كيف تشبهها بالهاء وبين التاء وبين الحرف المتحرك ألف؟ فإنَّ الحرفَ الساكنَ ليس عندهم بحاجزٍ حصين، فصارت التاءُ كأنَّها ليس بينها وبينَ الحرفِ المتحركِ شيءٌ . ألا تَرى أنَّك تقولُ : اُقْتُلْ فتتبع الألف التاء ، كأنَّه ليس بينهما شيءٌ"[1] وبناءً على ما سبق ، فمَنْ قال : هذه أذرعاتُ ومسلماتُ، بمنع الصرف ،شبَّه تاء الجماعة بهاء الوحدة فلم ينوِّن للتعريف والتأنيث ؛ بناء على أنَّ الألف حاجز غير حصين .

أمَّا إذا نكر ، فقد ينون وقد لا ينون ، إلا أنَّ التنوين مع التنكير واجب هنا لا محالة لزوال التعريف فأقصى أحوال أذرعات إذا نكرتها في مَنْ يصرف أنْ تكون كـ (حمزة) إذا نكرتها ، وكما نقول : هذا حمزةٌ وحمزةٌ آخر – بالتنوين– فتصرف النكرة لا غير ،فكذلك تقول : هذه أذرعاتٌ وسافرتُ إلى أذرعاتٍ أخرى (بالتنوين) فتنون أذرعات لا محالة [2]

---

[1] – الكتاب ٣ / ٢٣٤

[2] – ينظر ، ما ذكره محققو شرح الشافية في (أذرعات) ٢ / ٨ ، ٣ / ٢٣٤

المسألة الثالثة

أثر الحاجز غير الحصين في كسر هاء الضمير

الضمير هو أحد أنواع المعارف المشهورة مع العلم ، واسم الإشارة، والاسم الموصول ، والمعرَّف بـ (أل) ، والمضاف إلى معرفة ، والمعرف بالنداء[١]

وللضمير أقسام باعتبارات متعددة [٢]

لكن ما يهمني هنا ، هو التوقف عند الضمير البارز المتصل ؛ لِمَا له من صلة بالمسألة.

والضمير المتصل هو الذي لا يستقل بنفسه ، ولا يقع بعد (إلا) في الاختيار، ولا يقع في ابتداء الكلام[٣]

وينقسم إلى ثلاثة أقسام:

(أ) مختص بمحل الرفع

ويندرج تحت هذا النوع ستة ضمائر هي: تاء الفاعل ، نا الفاعلين ، نون النسوة ، ألف الاثنين ، واو الجماعة ، ياء المخاطبة.

(ب)مشترك بين محليْ النصب والجر

ويندرج تحت هذا النوع ثلاثة ضمائر هي :هاء الغيبة ، كاف الخطاب ، ياء المتكلم.

---

١ – ينظر ، نحو العربية ١ / ٢٣٢

٢ – دليل السالك إلى ألفية ابن مالك ١ / ٨٤

٣ – دليل السالك إلى ألفية ابن مالك ١ / ٨٥ ، ٨٦

(ج)مشترك بين محل الرفع والنصب والجر

ويندرج تحت هذا النوع ضمير واحد ، هو (نا) المتكلمين[١] وهاء الضمير – كما هو واضح – من الضمائر المشتركة بين محلي: النصب والجر ، والحاجز غير الحصين له أثر في حركة هاء المذكر من هذا الضمير.

فهاء الضمير ، إنْ وليت ياءً ساكنة نحو : وَفيهِ ، وعليهِ ، أو كسرة ، نحو : بِهِ ، فلغة أهل الحجاز : ضم الهاء مطلقًا في هذا وفي غيره، مثل : ضربْتُهُ ، وبِهُ ، وإليهُ.

ولغة غيرهم ، كسرها بعد الكسرة ، وبعد الياء، فيقال : إليهِ ، بهِ[٢]

قال سيبويه: " هذا باب ما تكسر فيه الهاء التي هي علامة الإضمار: اعلَمْ أنَّ أصلها الضم وبعدها الواو ، لأنها في الكلام كله هكذا.. وأهل الحجاز يقولون : مررْتُ بِهُو قبل ، ولديْهُو مال ، ويقرؤون :" فَخَسَفْنَا بِهُو وبِدَارهُو الأَرْضَ" [٣]

وإنْ وليت هاءُ الضمير ساكنًا غير الياء ضُمَّت ، مثل : مِنْهُ وعَنْهُ ، ومنْ لدنْهُ ، ولم يضربْهُ[٤]

قال سيبويه– أيضًا– :" فإنْ لم يكن قبل هاء التذكير حرفُ لينٍ أثبتوا

---

[١] – ينظر ، شرح ابن عقيل ١ / ٨٩ : ٩٤

[٢] – ينظر ، الكتاب ١٩٥/٤ ، والمقتضب ٣٩/١ ، والمساعد لابن عقيل ١/ ٩١

[٣] – الكتاب ١٩٥/٤

[٤] – ينظر ، المقتضب ٤٠/١

الواو والياء في الوصل ، وقد يَحذفُ بعضُ العرب الحرفَ الذي بعد الهاء ،إذا كان ما قبل الهاء ساكنًا لأنهم كرهوا حرفينِ ساكنين بينهما حرفٌ خفيٌّ نحو الألف ، فكما كرهوا التقاء الساكنين في أيْنَ ونحوها ، كرهوا أن لا يكون بينهما حرفٌ قويٌّ ، وذلك قول بعضهم : مِنْهُ يا فتى ، وأصَابَتْهُ جائحة ، والإتمام أجود ؛ لأنَّ هذا الساكن ليس بحرف لين ، والهاء حرفٌ متحرك"[١]

فحركة الهاء تأتي مناسبة لعين الفعل ؛ كقوله تعالى :" أَنْبِئْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ "[٢] حيث قُرِئَ:" أَنْبِئْهِمْ " بكسر الهاء، وهي قراءة ابن عامر ؛ إتباعًا لحركة الباء ولم يعتد بالهمزة لأنها ساكنة ،فهي حاجز غير حصين[٣] فالهمزة الساكنة حاجز غي حصين، لم يمنع من إتباع حركة هاء الضمير لحركة الباء.

ومن ذلك – أيضًا – قوله تعالى :"نبئهم" في سورتي الحجر والقمر، وقوله – عز وجل– :"أَرْجِهْ وَأَخَاهُ"[٤]

حيث قُرئ:" أَرْجِئْهِ" بكسر الهاء ؛ إتباعًا لكسرة الجيم مع الهمز ،

---

١ – الكتاب ٤/١٩٠

٢ – سورة البقرة . من الآية٣٣

٣– ينظر ، المحتسب لابن جني ١/٧٠ ، والدر المصون ١/١٨٤ ، وإتحاف فضلاء البشر١٧٥

٤ – سورة الأعراف . الآية ١١١

وهي قراءة ابن ذكوان[١]

وقد أُعترض على هذه القراءة ، بأنَّ الهاء لا تكسر إلا بعد كسر أو ياء ساكنة.

أُجِيبَ ، بأنَّ الفاصل بينها وبين الكسرة ،الهمزة الساكنة، وهي حاجز غير حصين"[٢]

قال الرضي:" وحركة هاء المذكر ضمة ، إلا أنْ يكون قبلها ياء أو كسرة ؛ فإنْ كان قبلها أحدهما ، فأهل الحجاز يُبقون ضمتها ويقولون : بِهُو ، ولديهُو ، وغيرهم يكسرونها ؛ وعلته أنَّ الهاء حرف خفيف ،فهو إذن حاجز غير حصين ، فكأنَّ الواو الساكنة ، وليست الكسرة أو الياء ، فقلبت ياء ، وكسرت الهاء لأجل الياء بعدها"[٣]

وهذا الموضع ، إنْ دلَّ على شيء ، فإنما يدلُّ على أنَّ دائرة الحاجز غير الحصين لا تقتصر على الساكن المعتل ، بل تكون فيه وفي الساكن الصحيح أيضًا.

---

١ – هو عبد الله بن أحمد بن بشر ، ويقال : بشر بن ذكوان بن عمرو بن حسان بن داود بن حسنون ، من مؤلفاته : كتاب أقسام القرآن وجوابها ، توفي سنة ٢٤٢ هـ. (ينظر ، غاية النهاية ١/٤٠٥،٤٠٤)

٢– ينظر في قراءة ابن ذكوان وتوجيهها ، الدر المصون ٣/٣١٨ ، وإتحاف فضلاء البشر ٢٨٧

٣ – شرح الرضي على الكافية ٢ / ٤٢١

المسألة الرابعة

أثر الحاجز غير الحصين في فتح نون " أيّان "

هـذا موضـع تـؤدي فيـه المناسـبة دورًا فـي البنـاء ، وتتصـل فيـه بالحاجز غير الحصين ، كما هو الحال في أكثر من موضع بالبحث ، والكلام هنا عن فتح نون (أيَّان)

و(أَيَّانَ) فـي المعجـم الوسـيط[١] ظرف للـزمن المسـتقبل ، نحـو قولـه تعالى : " أَيَّانَ يُبْعَثُونَ " [٢] وتجيء للشرط ، نحو قول الشاعر:

أيَّانَ نُؤمِنْكَ تَأمَنْ غَيْرَنا وإذَا لَمْ تُدْرِكِ الأَمْنَ مِنَّا لمْ تَزَلْ حَذِرا[٣]

قال أبو البقاء : " وأمَّا " أيَّان " فهي بمعنى " متى " وبُنِيَتْ لتضمنها معنى حرف الاستفهام ، وفُتِح آخرها ؛لأنه أخفُّ بعد الياء ،والألف التي بينهما حاجز غير حصين"[٤]

وقال ابن يعيش عن (أيَّان):"وحُرِّك آخره لالتقاء الساكنين ، وفُتِحَ على طريق الإتباع لِمَا قبله ؛إذ الألفُ حاجز غير حصين»[٥] والنحاة يعللون هنا للفتح على أساس أنَّ الأصل في المبني أن يُسكَّن وأنَّ

---

١ – ينظر ، المعجم الوسيط ٣٥

٢ – سورة النحل . من الآية٢١

٣ – البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في شرح ابن عقيل ٥٨٢/١ ، وشرح الأشموني ٣/ ٥٧٩ ، والمقاصد النحوية ٤٢٣/٤ ، والمعجم الوسيط ٣٥ ، والبيت في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ١٠٩/٣

٤ – اللباب في علل البناء والإعراب ٢ / ٨٧ ، وينظر ، الكتاب ٢ / ٣١٢

٥– شرح المفصل لابن يعيش ١٠٦/٤

الحركة طارئة.

وفي بعض لهجات العرب يُفتح ما جاء على "فَعالِ" من أسماء الأفعال لمناسبة الألف .

قال ابن هشام:" وبنُو أسد يفتحون "فعالَ" في الأمر ؛ لمناسبة الألف والفتحة التي قبلها"[١]

وقال ابن يعيش:" أمَّا " أيَّانَ " فظرف من ظروف الزمان مبهم بمعنى " متى " ، والفرق بينها وبين" متى " أنَّ " متى " لكثرة استعمالها صارت أظهر من " أيَّان " في الزمان. ووجه آخر من الفرق أنَّ "متى " يُستعمل في كل زمان ، و" أيَّان " لا يستعمل إلا فيما يراد تفخيم أمره وتعظيمه نحو قوله تعالى :" أَيَّا مُرْسَاهَا"[٢] أي : متى مرساها؟ وقال تعالى : " يَسْأَلُ أَيَّانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ "[٣] وبني لتضمنه همزة الاستفهام ، وحُرِّكَ آخره لالتقاء الساكنين ، وفُتِحَ على طريق الإتباع لِمَا قبله ؛ إذ الألف من جنس الفتحة ، أو إتباعًا للفتحة قبله ؛ إذ الألف حاجز غير حصين..."[٤]

وعلى هذا ، فالفتح في (أيَّان) راجع إلى الإتباع ، لكن هذا الإتباع ، إمَّا إلى الإتباع لِما قبله ؛ إذ الألف من جنس الفتحة ، أو إلى الفتحة قبل الألف ؛ إذ الألف حاجز غير حصين.

١- شرح شذور الذهب ١/١٢٠

٢ - سورة الأعراف . من الآية ١٨٧ ، وسورة النازعات . من الآية ٤٢

٣ - سورة القيامة. الآية ٦

٤ - شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ١٣٥ ، ١٣٦ تحقيق د. إميل بديع يعقوب.

المسألة الخامسة

أثر الحاجز غير الحصين في فتح نون " الآنَ "

قبل الإشارة إلى أثر الحاجز غير الحصين في بناء (الآن) ، من المهم أن يُقَال : إنَّ النحويين اختلفوا في نوع (الآنَ) ، وترددت أقوالهم بين اسميته وفعليته.

فيرى معظم النحويين أنه اسمٌ في أصل وضْعه بدليل دخول الجار عليه ، كقولك: مِنَ الآن وإلى الآن ، وكذلك دخول الألف واللام ، ففيه أكثر من علامة تدلُّ على اسميته كالجر والاقتران بـ (أل)[١]

في حين زعم الفرّاء أنه منقولٌ من الفعلٌ (آنَ) بمعنى: حانَ ،وقد أُستصحبت فيه الفتحة[٢]

ورُدَّ بأنَّ هذا بعيدٌ ؛ لأنَّها لو كانت فعلاً لم تَدخل عليها اللامُ ،ولا عبرةَ باليجدّعُ واليتقصّعُ لشذوذهما ، ولأنه لو كان فعلاً لكان فيه ضمير الفاعل ولا يصح تقدير ذلك فيه ، وهي اسم للوقت الحاضر"[٣] و(الآن) اسم للوقت الحاضر جميعه ، أو بعضه ، نحو قوله تعالى:" فمَنْ يَسْتَمِعِ الآنَ"[٤]

---

[١] – ينظر ، المساعد لابن عقيل ٥١٥/١ ، ٥١٦

[٢] – ينظر ، معاني القرآن للفراء ١ / ٤٦٨ ، ٤٦٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٤٨/٢ ، والمساعد ٥١٧/١ ، وهمع الهوامع ٢٠٨/١

[٣] – اللباب في علل البناء والإعراب ٢ / ٨٩

[٤] – سورة الجن . من الآية ٩

وقال قوم:" الآن " حدٌّ ما بين الزمانين أي طرف الماضي وطرف المستقبل وقد يتجوز بها عمَّا قرب من الماضي ويقرب من المستقبل ، وألفها منقلبة عن ياءٍ لأنَّها من: آن يأْيَن إذا قرب. وفي المعجم الوسيط : " الآن " ظرف للوقت الحاضر ، يقال : حضرْتُ الآنَ ،ويقال : الآن آتيك ، إنْ فعلْت"[١]

وقيل: أصلها (أوان) فقلبتِ الواو ألفًا ثم حُذفت لالتقاء الساكنين ، وهذا بعيدٌ ؛ لأنَّ الواو قبل الألف لا تُقلب كالجواد والسَّواد[٢] و(الآن) لا يثنى ولا يجمع ولا يُقْصَر[٣]

لكن يظل السؤال أين أثر الحاجز غير الحصين في (الآن) ؟! هذا الأثر يبدو في بناء (الآن):

فلا خلاف بين النحويين على أنَّ (الآنَ) مبنيٌّ ، وأنَّ بناءَه على الفتح[٤]

---

١ – المعجم الوسيط ٣٥

٢ – اللباب في علل البناء والإعراب ٢ / ٨٩ ، وينظر ، ارتشاف الضرب لأبي حيان ١٤٢٣/٣

٣ – شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٤٧

٤ – زعم بعض النحويين أنَّ بعض العرب يُعْرِبُ (الآن) ، واحتج بقول الشاعر:

كأنَّهما مِلآنِ لم يتغيرا وقد مرَّ للدارينِ مِنْ بعدنا عَصْر.

أراد : من الآن . فحذف نون (مِنْ) لالتقاء الساكنين ... وكسر نون (الآن) لدخول (مِنْ) عليها ، فعُلم أنَّ (الآن) عند هذا الشاعر معربة . وردَّه ابن مالك ؛ لأن الاستدلال بهذا ضعف لاحتمال أن تكون الكسرة كسرة بناء ، ويكون في بناء (الآن)= =لغتان

لكن على رأي الفرّاء ، الذي ذهب إلى أنها فعلٌ ماضٍ ، لا ريبَ في بنائها[١] ؛لأنَّ الفعل الماضي مبني عند جمهور النحويين.

أمَّا الباقون فقد اختلفوا في علّة البناء .

فقال المبرّد وابن السرّاج: خالفت نظائرها لأنَّها نكرة في الأصل اُسْتُعملت مِنْ أوَّل وضعها بالألف واللام وباب اللام أن تدخل على النكرة[٢] وقال الزجَّاج: بُنيت لتضمُّنها معنى حرف الإشارة ؛ لأنَّ المعنى في قولك: فلانٌ يصلّي الآن ، أي في هذا الوقت[٣]

قال الزجاج:" وبُني(الآن) وفيه الألف واللام ؛ لأنَّ الألف واللام دخلتا بعهد غير متقدم ، إنما تقول : الغلام فعل كذا ، إذا عهدته أنت ومخاطبك ، وهذه الألف واللام تنوبان عن معنى الإشارة . المعنى: أنت إلى هذا الوقت تفعل ، فلم يعرب الآن كما لا يعرب هذا"[٤]

قال ابن مالك – مشيرًا لهذا الرأي– :" وبني لتضمنه معنى الإشارة ، فإنَّ معنى قولك : أفعلُ الآن . أفعلُ في هذا الوقت. وجائز أن يُقال : بُني لشبهه بالحروف في ملازمة لفظ واحد ، فإنه لا يثنى ولا يُجمع ولا يُصغَّر ،

بالفتح والكسر كما في (شتَّان) إلا أن الفتح أكثر وأشهر". (شرح التسهيل لابن مالك ٢ ١٤٧ ، ١٤٨

[١] – اللباب في علل البناء والإعراب ٢ / ٨٩

[٢] – ينظر ، المقتضب ٢ / ١٧٣

[٣] – معاني القرآن للزجاج ١٥٢/١ ، ١٥٣ ، ٢٥/٣ ، وينظر ، الهمع١/ ٢٠٧

[٤] – معاني القرآن للزجاج وإعرابه ١٥٢/١ ، ١٥٣

بخلاف حين ووقت وزمان ومدة"[١]

وبناء على ما ذكره الزجاج وأقره عليه ابن مالك، هناك علتان في بناء(الآن)، الأولى: تضمنه معنى حرف الإشارة، والأخرى :مشابهة الحرف في الوضع.

وقال أبو عليّ : بنيت لتضمُّنِها معنى لام التعريف ؛لأنَّها اُسْتُعملت معرفةً وليست عَلَمًا والألف واللام فيها زائدتان[٢]

قال ابن مالك – مشيرًا لهذا الرأي – : " وقيل : بُنِي لتضمن معنى حرف التعريف والحرف الموجود غير معتد به.

وضَعْفُ هذا القول بيِّنٌ ؛ لأنَّ تضمُّن اسم معنى اختصارٌ ينافي زيادة ما لا يعتد به ، هذا مع كون المزيد غير المضمن معناه فكيف إذا كان إياه!"[٣]

وجعل الزمخشري سبب بنائه ، وقوعه في أول أحواله بالألف واللام ؛ لأنَّ حقَّ الاسم في أول أحواله التجرُّد منهما ثم يَعرض تعريفه فيلحقانه ، كقولك: مررت برجلٍ فأكرمني الرجلُ ، فلمَّا وقع(الآن) في أول أحواله بالألف واللام خالفَ الأسماء وأشبه الحروف.

وضعَّفه ابن مالك فقال:" ولو كان هذا سبب بنائه لبني الجمَّاء الغفير واللات ونحوهما، ممَّا وقع في أول أحواله بالألف واللام. ولو كانت مخالفة

---

[١] – شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٤٧

[٢] – التكملة لأبي علي الفارسي ٢٦٣ ، ينظر ، سر صناعة الإعراب لابن جني ١ /٣٥٣

[٣] – شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٤٧

الاسم لسائر الأسماء مُوجبة لشَبه الحروف واستحقاق البناء لوجبَ بناءُ كلِّ اسم خالف الأسماء بوزنٍ أو غيره ،وعدم ذلك مُجمعٌ عليه فوجب اطّراح ما أفضى إليه"[١]

قال ابن جني: "فتحوا الآن إتباعًا للألف التي قبله"[٢] ويبدو من هذه الآراء التي ترددت في تحديد سبب بناء (الآن) ، أنَّ رأي ابن جني هو الذي يتصل بموضوع بحثنا ؛ إذ التضمين باب آخر لا صلة له بالحاجز غير الحصين.

المسألة السادسة

أثر الحاجز غير الحصين في فتح آخر (عَلْوَ) لغة في (علُ)

(عل) يروى بالضم والفتح والكسر وهذه اللغات وإنْ اختلفت ألفاظها ، فالمراد بها معنى واحد ، وهو :"فوق ".

و" فوق" من الأسماء التي لا تنفك من الإضافة ؛ لأنه إنما يكون فوقًا بالنسبة إلى ما يُضاف إليه ، كما كانت " قبل " و " بعد " كذلك ، فوجب أنْ يكون " علُ " وسائر لغاتها مضافة إلى ما بعدها .

فـ (علُ) توافق (فوق) في إفادة معناها ، وهو العلو ، وفي بنائها على الضم ، إذا كانت معرفة ، فيما إذا أُريد بها عُلو معين ، كقولك : أخذتُ الشيء الفلاني من أسفل الدار والشيء الفلاني من علُ ، ومنه قول الشاعر:

---

١ - شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٤٧

٢- سر صناعة الإعراب ٨١/١

ولَقدْ سَدَدْتُ عَلَيكَ كُلَّ ثنيةٍ وأتيْتَ نحوَ بَني كُليبٍ مِنْ عَلُ[1]

وتوافق (علُ) (فوق) – أيضًا– في إعرابها إذا كانت نكرة ، فيما إذا أريد بها عُلُو مجهول ، ومنه قول الشاعر:

مكرٍّ مِفرٍّ مُقْبلٍ مُدْبرٍ مَعًا كَجُلْمُودِ صَخْرٍ حَطَّه السَّيلُ منْ عَلُ[2]

ويُفهم مما سبق ، أنه إذا كانت " فوق" من الأسماء التي لا تنفك من الإضافة ؛ لأنه إنما يكون فوقًا بالنسبة إلى ما يُضاف إليه ، كما كانت " قبل " و " بعد " كذلك ، فوجب أنْ يكون " علُ " وسائر لغاتها مضافة إلى ما بعدها.

فإذا أُضيف إلى معرفة ، وقُطِع عن الإضافة ، وكان المضاف إليه مرادًا منويًا ، كان معرفة ، وبني لتنزُّله منزلة بعض الاسم ؛إذ كان إنما يتم تعريفه بما بعده ممَّا أضيف إليه.

وإن قُطع النظر عن المضاف إليه ، كان معربًا منكورًا ، وكذلك لو أضفته إلى نكرة ، وقطعته عنه ، كان معربًا –أيضًا– ؛ لأنه منكور كما كان . فمعناه مع قطْع الإضافة كمعناه مضافًا.

---

[1] – البيت من الكامل ، وهو للفرزدق في ديوانه ١٦١/٢ ، وتذكرة النحاة ٨٥ ، والدرر اللوامع ٤٤٩/١ ، وبلا نسبة في شرح المفصل ٨٩/٤ ، وهمع الهوامع ٢١٠/١

[2] – البيت من الطويل ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ١٩ ، والكتاب ٢٢٨/٤ ، والشعر والشعراء ١١٦/١ ، ولسان العرب (علا) ، والدرر ٤٥٠/١ . وبلا نسبة في رصف المباني ٣٢٨ ، والمقرب ٢١٥/١ ، وأوضح المسالك ١٦٥/٣ ، وهمع الهوامع ٢١٠/١ ، وشرح الأشموني ٣٢٣/٢

فإذا قلت :"جئت من علِ " بالخفض ، جعلته منكورًا ، كأنك قلت : " جئت من فوق " ، ويحتمل أن تكون الكسرة إعرابًا ، وهو محذوف اللام ، ويحتمل أنْ تكون الكسرة فيه بناء ، وكسرة الإعراب محذوفة لثقلها على الياء التي هي لام مبدلة من الواو ، والياء حُذفت لسكون التنوين بعدها على حد " قاضٍ ". وإذا قلت : " مِنْ علُ " ، فهو معرفة محذوف اللام ، والضم فيه كـ " قبلُ " ، و " بعدُ ". وإذا قلت : " عَلْوُ " ، و " عَلْوٍ " ؛ فقد تممت الاسم ، ولم تَحذفْ منه شيئًا.

فمَنْ قال : " عَلْوِ " و " عَلْوَ " بالكسر أو الفتح ، فكأنه توهَّم الحركة فيه لالتقاء الساكنين.

فالكسر على أصل التقاء الساكنين؛ لأن الكسر هو وسيلة أُولى للتخلص من التقاء الساكنين، على نحو ما هو معروف. والفتح طلبًا للخفة ، وإتباعًا لفتحة العين ؛ إذ كانت اللام ساكنة ، فهي حاجزٌ غيرُ حصين"[1]

فهذه اللغة – أقصد عَلْوَ – هي التي يبدو فيها أثر الحاجز غير الحصين ؛ إذ الفتح فيه إتباعًا لفتحة العين ، ولم يعتد باللام ؛ لأنها ساكنة ، والساكن كالميت المعدوم ؛ فهي حاجز غير حصين. وهذا دليل آخر على اتساع دائرة الحاجز غير الحصين، فهو لا يقتصر على المعتل الساكن، وإنما يكون في الساكن الصحيح، واللام في (عَلْوَ) خير شاهد على هذا.

---

[1] – شرح المفصل ٣ / ١١٢ تحقيق د . إميل بديع يعقوب.

المسألة السابعة

أثر الحاجز غير الحصين في بناء " مُنْذُ " على الضم

(مُذ) و (مُنذُ) من الكلمات التي تتردد في اللغة العربية بين الاسمية والحرفية ،فهما حرفان في موضع واسمان في موضع آخر. فإذا كان معناهما (في) فهما حرفان ، وإذا كان معناهما :تقدير المدَّة وابتداءها) فهما اسمان . إلاَّ انَّ الأكثر في (مُذْ) أن تُستعمل اسمًا ، والأكثر في (مُنْذُ) أن تستعمل حرفًا [1]

لكن أين أثر الحاجز غير الحصين في (منذ) ؟! هذا الأثر يبدو في علة بناء(مُذْ ، ومُنْذُ) ،وهي الجزئية المرتبطة بموضوع البحث.

وإنَّما بُنيت (مُذْ ، ومُنْذُ) – وهما اسمان – لوجهين: أحدهما: تضمَّنهما معنى الحرف ، أي ما رأيته من هذا الأمد إلى هذا الأمد. والآخر : أنَّهما ناقصتان فأشبهتا (كم) في الخبر. قال ابن يعيش :" فإنْ قيل : فلم بُنيت " منذ " و " مذ " ؟ قيل : أمَّا إذا كانت حرفًا ، فلا كلام في بنائها ؛ إذ الحروف كلُّها مبنية ، وإذا كانت اسمًا ، فهي مبنيةٌ أيضًا ؛ لأنها اسمٌ في معنى الحرف ، فكان مبنيًا كـ " مَنْ " و" مَا " إذا كانا استفهامًا ، أو جزاءً . وحقهما السكون ؛ لأنَّ أصل البناء على السكون . وإنما حركت " مُنْذُ " ، لكون النون قبلها ساكنة ، وضمت إتباعًا لضم الميم

---

[1] – ينظر ، الكتاب ٣/٤٥٠ ، والمقتضب ٣/ ٣١ ، والجنى الداني ٣٠٤ ، والمساعد ٥١٢/١

؛ إذ النون خفية ، لأنها غنة في الخيشوم ساكنة ، فكانت حاجزًا غيرَ حصين . ولو بنوها على الكسر بمقتضى التقاء الساكنين ، لخرجوا من ضم إلى كسر ، وذلك قليل في كلامهم ، ومثله في الإتباع قولهم : " مُنْتُنٌ " فمنهم مَنْ يضم التاء إتباعًا لضمة الميم ، ومنهم مَنْ يقول :" مِنْتِن" بكسر الميم إتباعًا لكسرة التاء ؛ إذ النون لخفائها وكونها غنة في الخيشوم حاجز غير حصين"[١]

وقال الواسطي: " وبنيت " مُذْ " على السكون ؛ لأنه الأصل في البناء ، وإنما بنيت " مُنْذُ " على الضم ؛ إتباعًا لحركة الميم ، ولم يعتد بالنون حاجزًا ؛ لأنها ساكنة والساكن كالميت فلا يعتد به"[٢]

وقال الرضي :"استثقلوا الخروج من الكسر إلى ضم لازم مع أنَّ بينهما حاجزًا غير حصين ، فضموا الميم إتباعًا للذال "[٣]

ونخلص من هذا ، إلى أنَّ (مُنْذُ) لا خلاف في بنائها ؛ لوجود مقتضى البناء ، وهو التركيب ، عند القائلين بتركيبها.

وأمَّا بناؤها على الضم فللإتباع ؛ إذ الميم مضمومة ، فضمت الذال؛ إتباعًا لضمتها ؛ لأنَّ النون ساكنة ، وهي حاجزٌ غيرُ حصين. وهذا دليل جديد على اتساع دائرة الحاجز غسر الحصين، وأنه لا يقتصر على الساكن المعتل، وإنما يشمل الساكن الصحيح، فهو كالميت المعدوم.

---

[١] – شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ١١٩ تحقيق د . إميل بديع يعقوب

[٢] – شرح اللمع في النحو للواسطي ٩٨

[٣] – شرح الرضي على الكافية ٣ / ٢١١ ، ٢١٢

المسألة الثامنة

أثر الحاجز غير الحصين في المنادى

من المعروف أنَّ المنادى من حيث أحكام الإعراب والبناء ، له عدة أقسام ، منها:

القسم الأول : ما يُبنى على ما يرفع به لو كان معربًا ، وهو ما اجتمع فيه أمران:

أحدهما : التعريف ، سواء كان سابقًا على النداء ، وهو العلم ، مثل: يا خالدُ ، أطعْ والديك ، أو عارضًا بسبب قصْده والإقبال عليه ، وهو النكرة المقصودة ، وهي التي زال إبهامها وشيوعها بسبب النداء ؛ لأنه قُصِدَ فردٌ من أفرادها ، مثل: يا طالبُ ، أجبْ (عند إرادة طالبٍ معين)[1]

والآخر: الإفراد ، وهو أن يكون المنادى غير مضاف ولا شبيهًا بالمضاف ، فيدخل فيه المفرد والمثنى والجمع ، مثل : يا خالدُ ، يا خالدان ، يا خالدون . والمنادى في هذا القسم ، يبنى على ما يُرفع به قبل النداء حالة الإعراب .

فإنْ كان يرفع بالضمة ، بُني على الضم ، مثل : يا خالدُ. وإن كان يرفع بالألف ، بني على الألف ، مثل : يا خالدان، قُوما بالواجب. وإن كان يُرفع بالواو ، بُني على الواو ، مثل : يا خالدون ، قوموا بواجبكم. فإنْ كان الاسم المنادى مبنيًا قبل النداء ، قُدِّر بعد النداء بناؤه ، مثل : يا هذا[2]

---

[1] – ينظر، دليل السالك إلى ألفية ابن مالك ٢ / ٢٥٣ ، ٢٥٤

[2] – دليل السالك إلى ألفية ابن مالك ٢ / ٢٥٣ ، ٢٥٤

القسم الثاني:

هذا هو القسم الثاني من أقسام المنادى ، وهو ما يجب نصبه لفظًا، وذلك في ثلاث مسائل:

المسألة الأولى : أن يكون مضافًا ، مثل : يا طالبَ العلمِ ، احفظْ وقتك.

المسألة الثانية: أن يكون شبيهًا بالمضاف ، وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه كما يتصل المضاف بالمضاف إليه ، مثل : يا مُذاكرًا نحوًا ، يا طالعًا جبلاً.

المسألة الثالثة : أن يكون المنادى نكرة غير مقصودة ، وهي التي بقيت على إبهامها وشيوعها كما كانت قبل النداء ؛ لأنه لم يُقْصَدْ بها فردٌ معين ، مثل : قول الأعمى : يا رجلًا ، خُذْ بيدي[1]

القسم الثالث:

هذا هو القسم الثالث من أقسام المنادى – وهو المتصل بموضوع البحث – وهو ما يجوز فيه الضم والفتح ،وهو نوعان:

الأول : المنادى المنعوت بـ (ابن) أو (ابنة) ، وهو ما اجتمع فيه الشروط الآتية:

أ- أن يكون علمًا مفردًا ، أي غير مثنى ولا مجموع.

ب- أن ينعت بـ (ابن).

ج- أن يضاف الابن إلى علم .

---

[1] – دليل السالك إلى ألفية ابن مالك ٢ / ٢٥٥ ، ٢٥٦

د- ألا يكون هناك فاصلٌ بين " ابن " وموصوفه.

هـ- أن يكون المنادى ممَّا يضم لفظاً[١] ، وذلك نحو : يا زيدُ بنَ سعيد . بضم " زيد " على الأصل ، وفتحه لواحد من أمور ثلاثة :

الأول : الفتح على الاتباع لفتحة " ابن " ؛ إذ الحاجز بينهما ساكن غير حصين[٢]

الثاني: الفتح على تركيب الصفة مع الموصوف ، وجعلهما شيئًا واحدًا كخمسة عشر[٣]

الثالث : الفتح على إقحام " ابن " وإضافة " زيد " إلى " سعيد " ؛ لأنَّ (ابن) الشخص يجوز إضافته إليه ؛ لأنه يلابسه[٤] والتوجيه الأول – كما هو واضح – هو ما يتصل بموضوع بحثنا.

وعلى الوجه الأول ، فتحة " زيد " فتحة إتباع ، وعلى الثاني فتحة بناء ، وعلى الوجه الثالث فتحة إعراب.

وأمَّا فتحة " ابن " ، فعلى الوجه الأول فتحة إعراب ، وعلى الثاني بناء ، وعلى الثالث غيرهما[٥]

وقد اختار البصريون – عدا المبرد- الفتح ؛ لخفته[٦]

---

[١] – توضيح المقاصد والمسالك ٢٨٢/٣ ، وينظر ، المساعد ٤٩٤/٢ ، والهمع ٥٣/٣

[٢] – حاشية الخضري ١٧٣/٢ ، وينظر ، التصريح بمضمون التوضيح ٢٦/٤

[٣] – التصريح بمضمون التوضيح ٢٦/٤

[٤] – ارتشاف الضرب ٢١٨٧/٤ ، ٢١٨٨

[٥] – التصريح بمضمون التوضيح ٢٧/٤

[٦] – شرح الأشموني ٢٦/٣

والجمهور على أنَّ فتحة (ابن) فتحة إعراب ، وذهب عبد القاهر الجرجاني إلى أنها فتحة بناء كالفتحة في خمسة عشر[١]

قال القواس: " إذا نُعِتَ المنادى المفرد العلم بابن أو ابنة مضافين إلى علَمٍ مطلقًا ، ففي المنادى وجهان. البناء على الفتح ، وهو الأكثر اتباع حركة المنادى وحركة الصفة حركتا بناء ؛ لأنهما صارا بالتركيب بمنزلة خمسة عشر. وقيل : إنهما حركتا إعراب ؛ لأنَّ الكلمة الأولى لمَّا اتبعت الثانية ، تعدَّى حُكْم الثانية إليها. والحق أنَّ حركة الأولى بناء ،والثانية حركة إعراب لكونها صفة"[٢]

وقال السيوطي : " إذا كان المنادى علمًا موصوفًا بـ " ابن " متصل مضاف إلى علَم ، نحو : يا زيد بن عمرو ، جاز في المنادى مع الضم، الفتح إتباعًا لحركة " ابن " ؛ إذ وليها ساكن وهو حاجز غير حصين. واختلف في الأجود . فذهب المبرد إلى أنَّ الضم أجود ؛ لأنه الأصل[٣] وقال ابن كيسان : الفتح ؛ لأنه الأكثر في كلام العرب . فإنْ كان ممَّا يقدر فيه الحركة ، نحو :يا عيسى بن مريم ، فقال ابن مالك : يتعين تقدير الضمة ، ولا ينوى بدلها فتحة، إذ لا فائدة في ذلك . وأجاز الفراء تقدير الضمة والفتحة"[٤]

---

[١]- ينظر ، شرح الأشموني ٣/١٤١-١٤٣

[٢] - شرح ألفية ابن معطي للقواس ٢ / ١٠٥٢

[٣]- المقتضب ٤/٢٢٩ ، وينظر، ابن الناظم ٥٦٩

[٤] - همع الهوامع ٣ / ٥٣ ، وينظر ، اللباب في علل البناء والإعراب ١ / ٣٣٩

والوصف بـ (ابنة) في جواز فتح المنادى معها كالوصف بـ (ابن) في ذلك ؛ لأنَّ ابنة هي ابن بزيادة التاء ، نحو : يا هند بنةَ عمرٍو ، بضم هند وفتحها إتباعًا لابنة ؛ لأنَّ الحرف الساكن بينهما حاجز غير حصين ، تاء التأنيث في حكم الانفصال[١]

ولا أثر للوصف بـ (بنت) عند جمهور العرب ، فنحو : يا هندُ بِنتَ عمرٍو ،واجب الضم وممتنع الفتح لتعذر الإتباع ؛ لأنَّ بينهما حاجزًا حصينًا، وهو تحرك الباء الموحدة .

وجوَّزه أبو عمرو بن العلاء سماعًا ؛ بناء على أنَّ الفتح للتركيب[٢] ويُفْهمُ ممَّا سبق ، أنهم أجازوا في المنادى في نحو: "يا زيد بنَ سعيد" ، ممَّا كان فيه العلم مفردًا موصوفًا بـ (ابن) متصلٍ به ، مضافٍ إلى علَمٍ آخر ، الضم والفتح.

فالضم على الأصل، وهو بناء العلم المفرد على الضم. وأمَّا الفتح فعلى ثلاثة أوجه :

<u>الأول</u> :الإتباع لفتحة (ابن) ؛ إذ الحاجز بينهما ساكن فهو حاجزٌ غير حصين، فالنون الساكنة حاجز غير حصين، فهي كالميت المعدوم.

<u>والثاني</u>: تركيب الصفة مع الموصوف وجعلهما شيئًا واحدًا كخمسة عشر.

<u>الثالث</u> : الفتح على إقحام " ابن " وإضافة " زيد " إلى " سعيد " ؛ لأنَّ ابن الشخص يجوز إضافته إليه ؛ لأنه يُلابِسه[٣]

---

١ – التصريح بمضمون التوضيح ٢/ ٢٧ ، ٢٨

٢ – التصريح بمضمون التوضيح ٢/٢٨

٣ – ينظر ، ارتشاف الضرب ٤/٢١٨٧ ، ٢١٨٨

المسألة التاسعة

أثر الحاجز غير الحصين في بناء أسماء الأفعال

أسماء الأفعال هي أحد المبنيات في اللغة العربية ، وهي أسماء تعمل عمل الفعل إلا أنها لا تتأثر بالعوامل ؛ولذا كان السبب في بنائها أنها أشبهت الحرف في الاستعمال دون التأثر بالعوامل[١]

وأسماء الأفعال ، منها ما هو اسم فعل ماضٍ ، مثل : هيهات بمعنى بعُدَ ، وشتان بمعنى افترق ، ومنها ما هو اسم فعل مضارع ، مثل : وي بمعنى أعجب ، وأُوَّه بمعنى أتوجع ، ومنها ما هو اسم فعل أمر ، مثل : صه بمعنى اسكتْ ، ومه بمعنى اكففْ[٢]

أمَّا عن صلة الحاجز غير الحصين بأسماء الأفعال ، فإنَّ بعض هذه الأسماء تتأثر به .ويندرج تحت هذا مسألتان فرعيتان: الأولى: أثر الحاجز غير الحصين في بناء " شتَّان"

(شتان) اسم فعل ماضٍ بمعنى (افترق) ولا يكون فاعله إلا اثنين كقولك: شتّان زيد وعمرو ، أي افترقا ؛حملا على أصله. وقد تزاد معه (ما) كما قال الشاعر:

شتَّانَ ما يَوْمي عَلى كُورِها ... ويَومُ حيَّانَ أخِي جَابِرِ[٣]

---

[١] – ينظر ، شرح الكافية للرضي ٦٥/٢

[٢] – ينظر ، شرح الأشموني ١٩٧/٢

[٣] – البيت من السريع ، وهو للأعشى في ديوانه ١٩٧ ، وأدب الكاتب ٤٠٣ ، وشرح المفصل ٣٧/٤ ،ولسان العرب (شتت) ، وخزانة الأدب ٢٧٦/٣ ،٣٠٣ ، وشرح=

قال ابن يعيش :" وممَّا سُمِّي به في حال الخبر " شتان " ، ومسماه " افترق " ، و " تباعد " .وهو مبني على الفتح ، وربما كسروا نونه ، والفتح المشهور .وإنما بُني لوقوعه موقع الفعل المبني ، وهو الماضي ، نحو :" افترق " و" بَعُدَ " . وقال الزجاج : إنما بُني لأنه على زنة " فعْلان " ، فهو مخالف لأخواته ؛إذ ليس في المصادر ما هو على هذه الزنة ، فبُنِي لذلك .وهذا ضعيف ؛ لأنه قد جاء عنهم :" لَواه لَيَّانًا " . قال الشاعر :

تُطِيلينَ لَيَّاني وأنْتِ مَليئةٌ وأُحْسِنُ يا ذَاتَ الوِشَاحِ التَّقَاضِيا[1]

وتحريكه لالتقاء الساكنين ، وهما النون والألف قبلها ، وإنما فُتِح إتباعًا للفتحة قبله ، والألف حاجز غير حصين.

وقيل : إنما فُتِحَ لأنَّ الفتحة حركةُ مسماه، وهو الفعل الماضي ؛ إذ (افترق) مبني على الفتح.

وزعم أبو حاتم أنَّ "شتان " كـ " سُبحان " وهو وهْمٌ ؛ لأنَّ " شتان " مبني، و " سبحان " معرب ، لكنه لا ينصرف للتعريف والألف والنون "[2] ومن خلال ما سبق ، يتضح أنَّ الفتح في (شتان) راجع إلى أمرين:

=شواهد المغني ٩٠٦/٢ . وبلا نسبة في شرح المفصل ٦٨/٤ ، والمقرب ١٣٣/١ ، وشرح شذور الذهب ٥١٨ ، والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٣/ ٤٤١

[1] – البيت من الطويل ، وهو لذي الرمة في ديوانه ١٣٠٦ ، وجمهرة اللغة ١٦٩ ، ٢٤٦ ، ولسان العرب ١٥ / ٢٦٣ (لوى) ، وبلا نسبة في الاشتقاق ٢٥ ، وجمهرة اللغة ٩٨٩ ، وشرح المفصل ٣٦/٤ ، ٦/ ٤٥ ، والبيت في المعجم المفصل لشواهد اللغة العربية ٣٣٦/٨

[2] – شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٢١ تحقيق د. إميل بديع يعقوب

أحدهما – الإتباع للفتحة قبله ؛ إذ الألف حاجز غير حصين.

والآخر : أنه فتح حملًا على فتح مسماه ، وهو الفعل الماضي ، والحمل علة أخرى غير الحاجز.

والأخرى: أثر الحاجز غير الحصين في فتح هاء " بَلْهَ " " بله " في اللغة تكون على ضربين :

أحدهما: أن تكون اسمًا من أسماء الأفعال ، كـ " صه " و " مه " ، وعلى هذا ، فهي اسم فعل أمر[1]

والآخر: أن تكون مصدرًا مضافًا إلى ما بعده ، كما كانت " رويد زيدٍ " كذلك.

فإذا كانت اسمًا للفعل ، كانت بمعنى" دَعْ " ، وكانت مبنية لوقوعها موقع الفعل ، وهو" دعْ " ، وحُرِّكت لالتقاء الساكنين ، وهما اللام والهاء . وفُتِح إتباعًا لفتحة الباء ، ولم يعتد باللام حاجزًا لسكونها . كما قالوا : " مُنْذُ " ، فأتبعوا الذال ضمة الميم ، ولم يعتدوا بالنون حاجزًا ، فيقال : بَلْهَ زيدٍ كما تقول : تَرْكَ زيدٍ ، من نحو قوله تعالى :" فَضَرْبَ الرِّقَابِ"[2] وبناء على ما سبق ، فمن قال : " بله زيدًا " ، جعله بمنزلة " دَعْ " ، وَسمَّي به الفعل ، ومَنْ قال : " بلْه زيدٍ " فأضاف ، جعله مصدرًا ، ولا يجوز أن يُضافَ ، ويكون مع الإضافة اسم الفعل ؛ لأنَّ هذه الأسماء التي سُمِّي بها الفعل عندهم لا تُضاف كما لا تُضاف مسمياتها من الأفعال ، فلا تضاف كما

---

[1] – التسهيل ٨٩ ، وينظر ، شرح التسهيل ١٨٤/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٦٦٠/٢

[2] – سورة محمد . من الآية ٤

لا تضاف الأفعال"[١]

وقد عدَّ الكوفيون والبغداديون (بلـه) من أدوات الاستثناء ، فأجازوا النصب بعدها على الاستثناء ، نحو : أكرمت العبيدَ بلهَ الأحرارَ ، أو ما بعدها خارجًا ممَّا قبلها في الوصف من حيث كان مرتبًا عليه ، فجعلوه استثناءً ؛ إذ المعنى : إنَّ إكرامك الأحرار يَزيد على إكرامك العبيد[٢] وذهب جمهور البصريين إلى أنه لا يُستثنى بها ، وأنه لا يجوز – فيما بعدها – إلا الخفض ، وليس بصحيح ، بل النصب محفوظٌ من لسان العرب . وأمَّا الجر بعدها ، فمجمعٌ على سماعه من كلام العرب . فمذهب بعض الكوفيين إلى أنها بمعنى (غير) وما بعدها مخفوض بالإضافة[٣] فيكون قوله:

تّذرُ الجماجمَ ضاحيًا هاماتُها بَلْهَ الأكُفِّ كأنَّها لمْ تُخْلَقِ[٤]

بمعنى (غير الأكف).

وذهب الفارسي[٥] إلى أنَّ (بَلْهَ) مصدر لم يُنطق له بفعل ، وهو

---

[١] – شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٤٢ ، ٤٣ تحقيق د. إميل يعقوب

[٢] – ينظر ، الجنى الداني ٤٢٥

[٣] – الجنى الداني ٤٢٥

[٤] – البيت من الكامل ، وهو لكعب بن مالك في ديوانه ٢٤٥ ، وكتاب الشعر للفارسي ٢٦ ، والدرر اللوامع ٢٠٠/١ . وبلا نسبة في شرح ابن يعيش ٤٧/٤ ، ٤٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٦٢/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٨٤/٢ ، وشرح الكافية للرضي ٩٤/٣ ، والتصريح بمضمون التوضيح ١٩٩/٢

[٥] – كتاب الشعر للفارسي ٢٦،٢٧/١

مضاف لِمَا بعده إضافة مَنْ نصب، أيْ تَرْكَ زيدٍ.

وذهب الأخفش إلى أنَّ (بَلْهَ) حرف جر بمعنى (مِنْ)[١]

ووجَّه البصريون النصب بعد (بلْه) على أنه مصدر موضوع موضع الفعل كأنك قلت: تركًا زيدًا ، أو اسم فعل ليس من لفظ الفعل ، تقديره : دَعْ زيدًا[٢]

وروى قطرب الرفع بعد (بله) وأنكره أبو علي[٣] وفي كتاب العين:(بله) بمعنى كيف وبمعنى دَعْ ، وإذا ارتفع الاسم كان مبتدأ ، وكيف خبره ، وسُمِعَ في(بلْه) بفتح الهاء ، وكسرها ، وبَهْلَ مقلوبًا بسكون الهاء ، وفتحها ، رواه أبو زيد إذا كان مصدرًا تقول : قام القومُ بَهْلَ زيدٍ[٤]

وما يهمنا هنا ، هو التأكيد على أثر الحاجز غير الحصين في فتح هاء (بَلْهَ) ؛إذ فُتِحت الهاء إتباعًا لفتحة الباء ، ولم يعتد باللام حاجزًا لسكونها ؛ والساكن كالميت المعدوم.

حتى على رواية أبي زيد ، وهي رواية القلب (بَهْلَ) ، تظلُّ العلة موجودة ؛ إذ الهاء ساكنة والساكن كالميت المعدوم .

---

[١] – ارتشاف الضرب ١٥٥٤/٤ ، ١٥٥٥ ، وينظر ، الجنى الداني ٢٢٦ ، وشرح الأشموني ٢٠٦/٢

[٢] – مغني اللبيب ١١٥/١ ، والجنى الداني ٤٢٤

[٣] – الجنى الداني ٤٢٤، ٤٢٥

[٤] – ينظر ، العين ٥٥/٤ ، وكتاب الشعر للفارسي ٢٦،٢٧/١ ، وشرح ألفية ابن معطي للقواس ٢ / ١٠٢١ ، ١٠٢٢

المسألة العاشرة

أثر الحاجز غير الحصين في بناء (كَيْفَ) على الفتح

" كَيْفَ " الغالب فيها أنها من أسماء الاستفهام ، وتستعمل في الشرط ، فتقتضي فعلين متفقيْ اللفظ والمعنى غير مجزومين ، نحو : كيفَ تصنعُ أصنعُ ، ولا يجوز : كيف تجلسُ أذهبُ، ولا : كيف تجلسْ أجلسْ بالجزم ، فهي لا تعمل في الفعل شيئًا ، أي أنها غير مؤثرة . ومع هذا ، فقد أجاز الكوفيون وقطرب المجازاة بـ " كيف " ؛ لمشابهتها كلمات المجازاة [١]

أمَّا البصريون فقد منعوا إعمال (كيف) والمجازاة بها ؛ إذ أجاز سيبويه المجازاة بها في المعنى لا في العمل[٢]

وإنما كانت (كيف)غير عاملة عند البصريين للأسباب الآتية :

أولاً : أنها نقصت عن سائر أخواتها ؛ لأنَّ جوابها لا يكون إلا نكرة؛ ولأنها سؤالٌ عن الحال ، والحالُ لا يكون إلا نكرة ، فلمَّا قصُرت عن أحد الأمرين ضعُفت عن تصريفها في مواضع نظائرها من المجازاة.

ثانيًا: أنها لا يجوز الإخبار عنها ، ولا يعود إليها ضمير ،كما كان ذلك في " مَنْ" ، و" مَا " ، و" أيّ "، و" مَهْمَا"، فلمَّا قصرت في ذلك عن نظائرها ضعُفت عن المجازاة.

---

[١] – الإنصاف في مسائل الخلاف ٦٤٥ ، وينظر ، مغني اللبيب ١ / ٢٧٠، ٢٧١ ، والهمع ٢ / ٤٥٣

[٢] – الكتاب ٣ / ٦٠

ثالثًا: أنَّ الأصل في الجزاء أن يكون بالحرف ، إلا أن يُضطرَ إلى استعمال الاسم ، ولا ضرورة – هنا – مُلجئة إلى المجازاة بها[1] وعلى رأي البصريين ، " كيف " غير مؤثرة في الأصل ، فلا تأثير لها في الفعل .

هذا من ناحية إعمال (كيف) عند بعض النحويين ، وعدم إعمالها عند بعضهم الآخر.

أمَّا عن بناء (كيف) على الفتح – وهو المتصل بموضوع البحث – فمن المعروف أنَّ مناسبة الحركة للحركة هي نوع من أنواع المناسبة ، وهي قد تكون من مناسبة الفتحة للفتحة ، أو الكسرة للكسرة ، أو الضمة للضمة، كما أنها من ناحية طرفيها تنقسم إلى متصلة ومنفصلة.

فالمناسبة المتصلة هي التي يكون فيها بين الضمتين حاجزٌ ، وعادة ما يكون هذا الحاجز حرفًا ساكنًا ، ويردد النحاة كثيرًا أنَّ هذا الحاجز غير حصين ، يقصدون أنه لا يمنع من تأثير الحركة في الحركة ؛ لأنَّ السكونَ أضعف من الحركة .

وأمَّا المناسبة المنفصلة بين الفتحة والفتحة في الأسماء المبنية فبناؤهم "كَيْفَ" على الفتح لمناسبة الفتحة قبلها .

قال ابنُ السراج عن (كيف) :" وهي مبنيةٌ على الفتح ؛ لأنَّ قبل الياء فتحة فاستثقلوا الكسر مع الياء ، وأصل تحريك التقاء الساكنين الكسر، فمتى

---

[1] – ينظر ، الإنصاف في مسائل الخلاف ٦٤٤

حركـــوا بغيـــر ذلـــك فإنمـــا هـــو للاســـتثقال أو لإتبـــاع اللفـــظ»[1] ولا يخفى أنَّ المناسبة في هذه الأمثلة مقبلة ؛ لأنَّ اللاحق تبع فيها السابق. فالياء ساكن معدوم ، فهي حاجز غير حصين لم يمنع من بناء (كيفَ) على الفتح ؛ إتباعًا لفتح الكاف قبلها.

***

١- الأصول في النحو لابن السراج ١٣٦/٢

الفصل الثاني

الحاجز غير الحصين وأثره في الدرس الصرفي

في الفصل السابق ، تناولت أثر الحاجز غير الحصين في الدرس النحوي ، وفي هذا الفصل دراسة لأهم آثار الحاجز غير الحصين في الدرس الصرفي.

المسألة الأولى

أثر الحاجز غير الحصين في القول بالقلب المكاني في " أشياء "

القلب المكاني هو أحد أمرين يُعتدُّ بهما في الميزان الصرفي ، ومعناه أن يتغير موقع الحرف أو الحرفين في الكلمة بنقلهما من مكان إلى آخر ، ويكثر في المعتل والمهموز ، وهذا ما أشار إليه الرضي بقوله : " يُعنى بالقلب تقديم بعض حروف الكلمة على بعض ،وأكثر ما يتفق في المعتل والمهموز ، وقد جاء في غيرهما قليلاً "[١]

والقلب المكاني له أدلة متعددة ، منها أن يترتب على عدم القول به ،منْع الكلمة من الصرف من دون علة ، ويتمثل هذا في كلمة " أشياء ". فهذه الكلمة وردت ممنوعة من الصرف في أفصح الكلام ، كلام الله تعالى ، من دون أن تكون هناك علة ظاهرة لسبب المنع ، وذلك في قوله تعالى : " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ"[٢] ولهذا اختلف العلماء في حقيقة كلمة " أشياء " ووزنها.. وهذا عرض موجز

١- شرح الشافية ١ / ٢١ ، وينظر ، المساعد ٤ / ٢٠٩

٢ - سورة المائدة . من الآية ١٠١

لهذه الآراء يبين لنا أثر الحاجز غير الحصين فيها.

رأي الخليل وسيبويه :

ذهب الخليل وسيبويه إلى أنّ أصلها " شيئاء " على زنة " فعلاء " ، فقُدّمت اللاّم على عين الكلمة وفائِها، فصارت "أشياء" على زنة " لَفْعاء " . ومُنعت من الصّرف على هذا الرأي ، لزيادة الألف والهمزة في آخرها. و(أشياء) عندهما اسم جمع واحده شيء ، ولو لم يكن فيها قلب لكان منعها من الصّرف من غير علّة [١]

واستحسن البصريّون هذه الزّنة فأثبتوها للخليل، ودافعوا عنها أيّما دفاع .فقال المازني: الخليل قال : إنّ أشياء مقلوبة ، وكان أصلها شيئاء مثل: حمراء ، فقلب اللّفظ ، وتقدّمت الهمزة الّتي هي لام الكلمة فصارت أوّلاً ، فقالوا : أشياء كأنّها لفعاء [٢]

وقال المبرّد: " أشياء في قول الخليل إنّما هي عنده فَعْلاء ، وكان أصله" شيئاء" ... فكرهوا همزتين بينهما ألف ، فقلبوا فصارت اللاّم الّتي هي همزة في أوّله ، فصار تقديره من الفعل "لفعاء" ولذلك لم ينصرف"[٣] فالسبب الذي أدَّى إلى القلب في هذه الكلمة ، هو الفرار من اجتماع همزتين في الطرف ليس بينهما حاجز حصين.

---

[١]- ينظر ، العين ٢٩٥/٧- ٢٩٧ ، والكتاب ٥٦٤/٣ ، ٣٨٠/٤ ، والمقتضب ٣٠/١ ، والتكملة ٣٢٨-٣٣٠

[٢]- ينظر ، المنصف ٩٤/٢، وأبو عثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو د. رشيد عبدالرحمن العبيدي ص ١٣١ ، مطبعة سلمان الأعظمي، بغداد ، ١٩٦٩م.

[٣]- المقتضب ٣٠/١ .

رأي الكسائي :

ذهب الكسائيّ إلى أنّ (أشياء) جمع على زنة "أفْعال" ومفردها شيء كبيت وأبيات وشيخ وأشياخ وسيف وأسياف ، ومُنعت من الصّرف في كلامهم ، لأنّها أشبهت ما لا ينصرف ، فتوهّموا زيادة الألف والهمزة في آخرها بسبب هذا الشّبه كصحراء وحمراء[١]

رأي الفراء والأخفش :

ذهب الفرّاء إلى أنّ أشياء جُمِعت على زنة " أفعِلاء " كما جُمع ليّن وألييناء، فحذف من وسط كلمة أشياء همزة كان ينبغي لها أنْ تكون "أشيئاء" فحُذفت الهمزة لكثرتها ، فصار اللّفظ "أشياء" على وزن" أفعاء" [٢] وذكر الأخفش أنّ أشياء جمعٌ مفرده شيء على "فَعْل" وليس بمخفّف كما هو مذهب الفرّاء ، فوزن أشياء " أفعلاء" جُمع عليه (شيء) كما جُمِع سَمْح على سُمَحاء ، ولكنّهم حذفوا الهمزة الّتي هي لام الكلمة استخفافًا ، وكان الأصل" أشيئاء " على وزن " أفعلاء ، فلمّا حذفوا أصبح الوزن " أفعاء "[٣] ويُعدُّ مذهب الخليل وسيبويه أصحَّ المذاهب ؛لأنّ الأخذ بمذهب الكسائي يجعلنا أمام ممنوع من الصّرف من غير علّة .

---

[١] معاني القرآن للفرّاء ٣٢١/١ ، وينظر ، الكتاب ٢ / ٣٧٩ ، ٣٨٠ ، والمنصف ٢ / ٩٤ ، والأمالي الشجرية ٢٢/٢ . ، وشرح المفصل ٥ / ١١٠ ، والممتع لابن عصفور ٥١٣ ، وشرح الشافية للرضي ١ / ٢٩

[٢] ينظر ، معاني القرآن للفرّاء ٣٢١/١ .

[٣] ينظر، المنصف ٩٦/٢ ، والمقتضب ٣٠/١ ، والتكملة ٣٣٠،٣٣١

كما أنَّ الأخذ بمذهب الفرّاء والأخفش يجعلنا أمام حذْفٍ على غير قياس . وحمْل الكلمة على القلب أولى من حملها على الحذف ؛ لأنّ القلب أكثر في كلامهم من الحذف ، ولم يرد عن العرب لفظ لامه همزة محذوفة إلاّ "سواية" أصلها "سوائية" ؛ فحمله على الأكثر هو القياس [١] ولمّا كان كبار علماء العربيّة كسيبويه ،والمازني ، والمبرّد ، والفارسي ، وابن جني قد وافقوا الخليل فإنّ المتأخرين من علماء العربيّة رجّحوا رأي الخليل – أيضًا– مستدلّين على ذلك بأنّ منْع كلمة أشياء من الصرف يرجّح زيادة الهمزة والألف فيها ، وقد جمعت على أشاوى وأشايا وأشياوات كما جمعت صحراء على صحارى وصحراوات ، وهذا يُقوِّيّ رأي الخليل ويُضعّف قول الكسائي لأنّ "أفعال" لا يُجمع على فعالى ولا يُجمع بالألف والتّاء[٢]

وبعد هذا العرض للمسألة ، وبيان آراء العلماء فيها ، يتبين أنَّ أثر الحاجز غير الحصين يبدو واضحًا عند مَنْ قال بالقلب المكاني ، كالخليل وسيبويه ، أو عند من قال بالحذف للتخفيف كالفراء.

قال الرضي : " وأشياء عند الخليل وسيبويه اسم جمع لا جمع كالقصباء ... وأصلها شيئاء ، قدمت اللام على الفاء كراهة اجتماع همزتين بينهما حاجز غير حصين – أي الألف – مع كثرة استعمال هذه اللفظة ،

---

[١] ينظر، المنصف ٩٥/٢ ، وشرح الشافية للرضي ١ / ٣٠ ، وهمع الهوامع ٦ / ٢٧٧ : ٢٧٨

[٢] ينظر ، الانصاف ٨١٣/٢ – ٨١٨ ، والممتع ٥١٣/٢ – ٥١٥ ، والتسهيل : ٢٨٠ ، وشرح الشافية للرضي ٢٩/١-٣٠ وشرح الشافية للجار بردي ٢٦-٢٧

فصار لفعاء [1]

المسألة الثانية

أثر الحاجز غير الحصين في أبنية الاسم الثلاثي المجرد

الاسم المجرد هو ما كانت حروفه كلها أصولاً لا زيادة فيه ، وهو على ثلاثة أنواع :

مجرد ثلاثي ، ومجرد رباعي ، ومجرد خماسي[2]

وما يهمنا هنا، هو الحديث عن أوزان الاسم الثلاثي المجرد لصلتها بموضوع البحث.

والقسمة العقلية تقتضي أن يكون للاسم الثلاثي المجرد اثنا عشر وزنًا ، ويتم التعرف على عدد الصيغ الثلاثية المجردة في الأسماء، من ضَرْب ثلاثة أحوال الفاء في أربعة أحوال العين، فينتج عن ذلك اثنا عشر بناءً ممكنًا للأسماء الثلاثية المجردة ، ولم تحتسب أحوال (لام) الكلمة في تلك العملية ؛لأنَّ حركاتها ليست من بناء الكلمة، بل هي طارئة عليها، فاللام هذه موضع حركات الإعراب التي تتعاقب عليها تبعًا لتعاقب العوامل المختلفة، وكذلك فإنها موضع حركات البناء على السكون أو الفتح أو الكسر أو الضم[3]

---

[1] – شرح الشافية ١ / ٣٠ ، وينظر ، الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٨١٢ : ٨١٩ ، وهمع الهوامع ٦ / ٢٧٧ : ٢٧٨

[2] – ينظر ، الممتع في التصريف ١ / ٦١ ، والمبدع ٥٥

[3] – ينظر، الكتاب ٢٤٢/٤، ٢٤٣، ٢٤٤، وشرح الملوكي /٢٠، ٢١، ٢٢ ، وشرح الشافية ٣٥/١، ٣٦، وهمع الهوامع ٩/٦

وقد اتفق علماء العربية على أنَّ أكثر ما استعمل من هذه الأبنية عشرة مطردة في الاستعمال، واختلفوا في اثنين منها[١]

ولا مجال هنا للإشارة إلى الأوزان العشرة المطردة ؛ لعدم صلتها بالبحث ، وكذلك لا مجال للحديث عن (فُعِلَ) ، وهو أحد الوزنين المختلف فيهما ؛ لعدم صلته بموضوع البحث أيضًا [٢]

ولكن سوف أتوقف عند وزن (فِعُل – بكسر الفاء وضم العين – لارتباطه بموضوع البحث.

ويعدُّ هذا البناء مهملاً عند جمهرة علماء العربية[٣] ؛ استنادًا لندرته الناتجة عن ثقل لفظه على ألسنة العرب؛ ولأنَّ فيه خروجًا من كسرة الفاء إلى ضمة العين، والكسر ثقيل، والضم أثقل منه، وممَّا زاد الثقل أنَّ الحاجز الذي بينهما لا وجود له.

ومع أنَّ كلمة علماء اللغة تكاد تتفق على إهمال هذا الوزن، إلا أنه ورد في قوله تعالى :"وَالسَّمَاء ذَاتِ الْحُبُكِ "[٤] ؛إذ وردت فيه قراءة (الِحبُك)– بكسر الحاء وضم الباء– .

وقد اختلف العلماء في تخريج القراءة:

فذهب فريق منهم إلى أنها قراءة شاذة، وقد حسبها ابن جني سهواً،

---

[١] – شرح الملوكي /٢٠، وشرح الشافية ٣٥/١، وهمع الهوامع ٩/٦

[٢] – ينظر، شرح أدب الكتاب ص ٢٧٢

[٣]– الكتاب ٢٤٤/٤، وينظر ، المقتضب ٥٥/١، والمنصف ٢٠/١، وشرح الملوكي ص٢٤، وشرح الشافية ٣٦/١، وهمع الهوامع ١١/٦

[٤] – سورة الذاريات : الآية ٧

لأنه ليس في كلام العرب شيء جاء على وزن (فِعْل) أصلاً بكسر الفاء وضم العين.

وبناء على ذلك ، حَمَل القراءة على أنَّ هذا من تداخل اللغات ، الأولى بكسر الحاء والباء، والثانية بضمهما ، فكأنَّ القارئ حين كسر أراد قراءة (الِحبِك) بكسرهما، فأدركه ضم الباء فجأة، كأنه تذكَّر قراءة الضم فجمع بين أول اللفظة على قراءة (الِحبِك)، وبين آخرهما على قراءة (الحُبُك)[١]

وقد وجدْتُ هذا التوجه حتى عند المفسرين ؛ إذ عدَّ الألوسي قراءة (حِبُك – بكسر الحاء وضم الباء– قراءة شاذة غير متوجهة، وكأنه بعد أنَّ كسر الحاء توهم قراءة الجمهور فضم الباء، فعدَّه من باب تداخُل اللغات؛ لأنه ليس في كلام العرب هذا البناء ؛ لأنَّ فيه الانتقال من خِفَّة إلى ثِقَل[٢] وقد اعترض ابن مالك على هذا التوجيه فقال:" وهذا التوجيه لو اعترف به مَنْ عزيت هذه القراءة له ،لدلَّ على عدم الضبط ورداءة التلاوة ،ومَنْ هذا شأنه لا يعتمد على ما سمع منه ؛ لإمكان عروض ذلك له[٣]

ومعنى ما سبق، أنَّ المعهود من التداخل هو التداخل في كلمتين كما قالوا : قنَط يقنِط مثل : ضرب يضرِب ، وقنِط يقنط مثل : علم يعلم ،فأخذوا الماضي من "علم " والمضارع من " ضرب " أو بعكسه ، وقالوا : قنَط يقنَط ،

---

[١] – ينظر، المحتسب ٢٨٦/٢، ٢٨٧، وشرح الشافية ٣٩/١

[٢] – ينظر، روح المعاني للألوسي ٨/٢٧

[٣] – شرح الكافية الشافية ٤ / ٢٠٢١ ، ٢٠٢٢ ، وينظر ، توضيح المقاصد والمسالك ٥ / ٢١٥

وقبِط يقنِطُ ، وأمَّا التداخل في جزئي الكلمة الواحدة فغير معهود[١]

ومع هذا ، فلا بد في التداخل من وحدة المعنى وهو مفقود هاهنا ؛ لأنَّ الحُبُك بضمتين جمع ، والحِبِك بكسرتين – إنْ ثبت – فهو مفرد ، فلا اتحاد بينهما من حيث الجمع والمفرد[٢]

أضف إلى ذلك ، أنَّ معنى تداخل اللغتين في إحدى حرفي الكلمة هاهنا على ما قالوا : إنَّ المتكلم لمَّا تكلم بالحاء المكسورة على اللغة الأولى، غفل عنها ، وتكلم بالضمة على الباء من اللغة الثانية . لو سلَّمنا هذه الغفلة والذهول على القُرَّاء في قراءات قرآنية ؛ لدلَّ ذلك على عدم الضبط ورداءة التلاوة ؛ ومَنْ هذا شأنه ، لا يُعتمد على ما سُمِعَ منه لإمكان عروض ذلك له في الكلمات الأخرى القرآنية.

وقد أخذ الرضي على أبي الفتح أنَّ الحُبُك – بضمتين – جمع الحباك ، وهو الطريقة في الرمل ونحوه ، والحِبِك – بكسرتين – مفرد وأنه يبعد تركيب اسم من مفرد وجمع[٣]

وهذا الذي يقوله الرضي مُسلَّم به في التركيب من لغتين ؛ لأنه حينئذ أخذ من مفرد وجمع ، وأمَّا التركيب من قراءتين – إنْ صحَّ الأخذ به – فلا يبدو بعيدًا ؛ لأنَّ قراءتي الجمع والمفرد مرويتان ، والقارئ بالتركيب منهما

---

١ – حاشية الصبان ٤ / ٢٣٨

٢ – شرح الرضي على الشافية ١ / ٣٩

٣ – شرح الشافية للرضي ١ / ٣٩

يريد أنْ يروي ما يؤثر ،لا التعبير عمَّا يريد التعبير عنه[1] هذا تخريج للقراءة على أنها من تداخل اللغات. والتداخل شيء، والحاجز غير الحصين شيء آخر.

وهناك تخريج آخر للقراءة على الإتباع ،أي : أنه أتبع الحاء من " الحِبُك " التاء من " ذات " في الكسر ، والأصل : حُبُك – بضمتين – فكسر الحاء إتباعًا لكسر التاء قبلها ، ولم يعتد باللام الساكنة ؛ لأنَّ الساكن حاجز غير حصين ؛كما أتبع مَنْ قرأ " الحمدُ لله " بضم اللام إتباعًا لضم الدال قبلها"[2]

وضُعِّفَ هذا التخريج بأنَّ أداة التعريف " أل " حاجز حصين بين الحاء والتاء ؛ إذ هي كلمة مستقلة مكونة من حرفين ، فهي حاجز حصين قوي يمنع من الإتباع.

ومِنْ هنا، نجد أنفسنا بين وجهتي نظر ، فهناك مَنْ يرى أنَّ أداة التعريف حاجز غير حصين ؛ ولذا لم تكن مانعًا من حصول الإتباع في الحركة ، في حين نجد رأيًا آخر ، يذهب إلى أنَّ أداة التعريف حاجز قوي يمنع من الإتباع.

---

[1] – ينظر ، غاية النهاية في طبقات القراء ٢ / ٢٧

[2] – التصريح بمضمون التوضيح ٥ / ٣١١

المسألة الثالثة

أثر الحاجز غير الحصين في الرد إلى الأصل عند التصغير

التصغير في اللغة يعنى: التقليل.

وأمَّا في الاصطلاح فيعني تحويل الاسم المعرب إلى صيغة " فُعَيل " أو " فُعَيْعل " أو " فُعَيِعيل " بضم الأول وفتح الثاني وزيادة ياء ثالثة ساكنة في الصيغ الثلاث ، وكسر ما بعد الياء في الصيغة الثانية ، والإتيان بياء بعد الحرف المكسور في الصيغة الثالثة [١]

والتصغير واحدٌ من الأمور التي تؤدي إلى ردِّ الشيء إلى أصله ، فيقال في تصغير : فاس : فؤيسة ؛ لأنَّ الألف أصلة الهمزة ، وفي تصغير: ذيب : ذؤيبة ؛ لأنَّ الياء أصلها همزة ؛ إذ الأصل : ذئب. قال ابن عصفور– مشيرًا إلى حكم الحرف المبدل من غيره عند التصغير –:" وإنْ كان في الاسم المصغر حَرْفٌ مُبدلٌ ، فلا يخلو أنْ يكون حرف علة أو حرفًا صحيحًا ، أو الهمزة ، فإنْ كان حرف علة ، رددته إلى أصله ؛ إذ زال بالتصغير موجب البدل ، فتقول في موقن : ميقن ، فترد الواو إلى الياء ؛ لزوال الموجب لبدلها ، وهو سكونها وانضمام ما قبلها ، فلمَّا صُغِّرت تحركت فعادت إلى أصلها.

وإنْ كانت همزة فإمَّا طرفًا أو غير طرف . فإنْ لم تكن طرفًا ، لم تُردّ إلى أصلها ، فتقول في قائم:قويئم ،ولا تردها إلى الواو.

---

[١] – شرح الشافية للرضي ١٩٠/١ ، وينظر ، شرح المفصل لابن يعيش ١١٣/٥ والتصريح ٣١٧/٢ ، وشرح الأشموني ١٥٧/٤

وإنْ كانت طرفًا فارددها إلى أصلها ، فتقول في تصغير كساء : كُسَيّ ؛ لأنَّ الهمزة فيه بدل من الواو بدليل كسوت ، فتزيد ياء التصغير ثالثة ، وتقلب الألف ياء وتكسرها ، وتقلب الواو ياء لانكسار ما قبلها ،فتجتمع ثلاث ياءات ، فتحذف إحداهن ، وينبغي أن تكون المحذوفة المبدلة من الألف ، لأنها زائدة لغير معنى ، فهي أولى بالحذف من الأصلية ومن حروف التصغير"[١]

قال الرضي :" وكذا اتفقوا على أنَّك إذا صغرت ذوائب – اسم رجل – قلت : ذؤيئب بهمزتين مكتنفتين للياء ؛ لأنَّ أصل ذوائب ذآئب بهمزتين ، إذ هي جمع ذؤابة فكره اكتناف همزتين للألف التي هي لخفتها كَلا فَصْل، فأبدلوا الأولى شاذًا لزومًا واوًا وإنما لم يقلبوا الثانية لتعود الأولى إلى القلب في المفرد ، أي في ذؤابة ،وإنما أبدلت واوًا لأنها أبدلت في مفرده كذلك"[٢]

وقال أيضًا:" وأمَّا قلب همزة ذوائب واوًا على سبيل الوجوب فلكونه أقصى الجموع ، ولكون واحده– أي ذؤابة – مقلوبًا همزته في الأغلب واوًا كما هو قياس التخفيف في مثله ، ومع هذا كله التزام القلب في هذا الجمع على غير قياس . ورأه الأخفش قياسًا ، تقلب الهمزة الأولى عنده في مثله واوًا وجوبًا ؛ لاجتماع الهمزتين ، والفاصل ضعيف ، وليس بوجه ؛ لأنَّ القياس مع اجتماع الهمزتين تخفيف الثانية لا الأولى"[٣]

---

[١] – شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٤٤٤ ، وينظر، كتاب البيان في شرح اللمع للشريف عمر ٥٠٧ ، ٥٠٨

[٢] – شرح الشافية ١ /٢١٣

[٣] – شرح الشافية ٣ / ٥٨ ، ٥٩

فالأخفش يذهب إلى وجوب قلب الهمزة الأولى في مثل هذا الموضع واوًا ؛ فرارًا من اجتماع همزتين بينهما حاجز غير حصين، وهو الألف ؛ إذ الألف لخفتها كأنها لا فاصل.

المسألة الرابعة

أثر الحاجز غير الحصين في باب النسب

النسب في اللغة : مصدر نسبه ينسبه ، إذا عزاه إليه ، والنِّسبة والنَّسب :القرابة ، والنسب يكون بالآباء ، ويكون إلى البلاد ويكون في صناعة[١] ، وجمع النسب : أنساب[٢]

وفي الاصطلاح : إلحاق ياء مشددة في آخر الاسم لتدل على نسبته إلى المجرد منها[٣]

أو هو إضافة ياءين إلى الاسم المنسوب إليه وكسر ما قبل الآخر ، كما ألحقت التاء علامة التأنيث ، كالنسبة إلى حي و قبيلة أو بلد أو صنعة[٤]

وعَرَّفه العكبريّ بقوله:" أنْ تضيف شيئاً إلى بلدٍ أو قبيلة أو صناعة إضافة معنويّة كقولك : مكّيّ وتميميّ ، وإنما سُمّي نسبًا، لأنّك عرّفته بذلك

---

[١] – ينظر ،مقاييس اللغة ٤٢٣/٥ ، ولسان العرب (نسب) ٧٥٥/٢

[٢] – لسان العرب (نسب) ١ / ٧٥٥ ، ٧٥٦

[٣] – ينظر ، المفصل للزمخشري ٢٠٦ ، والمقدمة الجزولية للجزولي ٢٣٥

[٤] – التعريفات ٢٦ ، وينظر ، الأنموذج ٩٤ ، والمفصل /٢٠٦ ، وأمالي ابن الحاجب ٧٧٠/٢ ، وشرح المفصل ٥ /١٤٥

كما تُعرّفُ الإنسان بآبائه "[١]

قال الشاطبي : " وإنما أطلق الناظم عليها ياءً واحدة ، وهما ياءان في الحقيقة أدغمت إحداهما في الأخرى ؛ توسعاً في العبارة لارتفاع اللسان بهما ارتفاعةً واحدة ، وذلك في باب التغيير قريب "[٢]

والنسب – كما أشرتُ من قبل– من الأبواب التي أخذت مساحة كبيرة من مباحث علم الصرف .

ومن خلال تتبعي لموضوعات هذا الباب ، وجدت أنَّ الحاجز غير الحصين كان له أثر في بعض الأحكام المتصلة بباب النسب، ومن هذه الأحكام:(النسب إلى الرباعي ساكن الثاني).

فمن المعروف ، أنه عند النسب إلى الاسم الثلاثي مكسور العين تُفتح عينه ؛ تخلصًا من الثقل المفرط الناتج من توالي الأمثال : الياء والكسرة ، فيقال في نحو : إبِل : إبَلِيّ.

فإذا كان الاسم رباعيًا مكسور العين مع سكون ثانيه ، فالقياسُ في النّسبة إلى ما كان على أربعة أحرف أنْ يُؤتى به على لفظه من غير تغيير فيقال في تَغْلِب: " تَغْلِبِيّ " وفي مَغْرِب :" مغرِبِيّ " لأنّ فيه حرفين غير مكسورين وهما التّاء والغين من تَغْلِب، والميم والغين من " مَغْرب " .وهذا ما ذهب إليه الخليل وسيبويه[٣]

---

[١] – اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ٢/ ٥٤٣

[٢] – المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي ٧ / ٤٣٣

[٣]- ينظر ، الكتاب ٣/ ٣٤٠ – ٣٤٢

وذهب بعضهم إلى أنّه يجوز أنْ تقول في ذلك:" تغلَبِيّ " و" مغرَبي " بفتح الحرف الثالث فيهما ؛ لأنّ المكسور من ذلك كلّه يشبه عندهم المكسور في شَقِرة ، ونَمِرة ، ولم يحفلوا بالسّاكن ، وكأنّهم نسبوا إلى " تلب " من تغلب وأهملوا الغين لسكونها ، وكذلك ما كان مثله ؛ فالساكن كالميت المعدوم [١]

وأصحاب هذا الاتجاه عدَّوها قياسًا على النسب إلى الثلاثي المكسور العين الذي تُفتح عينه عند النسب للتخلص من الثقل المفرط الناتج من اجتماع ياءين وكسرتين؛ لأنَّ الفاء حرف ساكن ، والساكن عنده في حكم الميت ؛ إذ لا يُعدُّ حاجزًا حصينًا .

ومعنى هذا ، أنه ما دام الحرف الثاني ساكنًا فلا اعتداد به ، فعوملت الكلمة الرابعة مكسورة الحرف الثالث معاملة الثلاثي مكسور العين.

والقول بجواز الفتح مع الكسر في هذا الموضع ، اضطرب النحاة في عزوه إلى صاحبه .

فمنهم من نسبه إلى الأخفش . وعزاه ابن يعيش[٢] ، والرضي[٣] للمبرد .

وأمَّا أبو حيان[٤] والسيوطي[٥] والصبان[٦] فنسبوه مع المبرد إلى ابن

١- ينظر ، شرح المفصّل ١٤٦/٥

٢ - شرح المفصل لابن يعيش ٥ / ١٤٦

٣ - شرح الشافية للرضي ٢ / ١٩

٤ - ارتشاف الضرب ٢ / ٨٣٠

٥ - همع الهوامع ٢ / ١٩٥

٦ - حاشية الصبان على الأشموني ٤ / ١٨٢

السراج ، والرماني ، والفارسي ، والصيمري.

وقد رجّح أبو البقاء العكبريّ مذهب الخليل وسيبويه ، وعدَّ المذهب الثّاني باطلاً مستدلاً على ذلك بأنّ الحركات في :" تغلب ومغرب " وما أشبههما لم تكثر كثرتها في" نَمَريّ " الّتي غُيّرت كسرتها الأولى إلى الفتح لتوالي الحركات والكسرتَين ، ولمّا كان الحرف الثاني ساكنًا ممّا كان رباعيًّا نحو: تَغْلِب ومَغْرِب وَيَثْرِب ، بطل أنْ يكون الحرف الثالث منه مفتوحًا [1] ويبدو أنّ مذهب الجمهور أقرب إلى القبول ؛ مجاراةً للقياس، ولأنّ كثرة التّغيير تؤدّي إلى الالتباس.

وممَّا يؤيّد ذلك ، أنَّ ما كان على أربعة أحرف كثُرت حروفه فانغمرت الكسرة فيها فلا ثقل يستدعي التّغيير إلى الفتح ، لأنّ الالتجاء إلى الفتح إنّما هو دفعٌ للاستثقال ، وفرارٌ من توالي الأمثال ، ولمّا لم يكن في هذه الألفاظ ثِقَلٌ يَصعُبُ معه النّطق ولا توالي أمثال ، كان إقرارها على القياس أولى طردًا للباب ، وحفاظًا على البناء من التّغيير ، فضلاً عن أنّ كثرة الحروف في الأسماء الرباعيّة ، والفصل بالسّاكن غَلَبا على الكسرة ، وصارت كالمنسيّ معها.

---

[1] – ينظر، اللباب في علل البناء والإعراب ٢/٥٤٤

المسألة الخامسة

أثر الحاجز غير الحصين في تثنية الممدود وجمعه

الاسم الممدود هو الاسم المعرب الذي آخره همزة قبلها ألف زائدة، مثل : صحراء ، حمراء ، خضراء[١]

وهمزة الممدود على أنواع :

فتكون أصلية ، مثل : إنشاء ، ابتداء ، وتكون للتأنيث ، مثل : صفراء ، حمراء . وتكون منقلبة عن أصل ، مثل : سماء ، بناء . وتكون للإلحاق ، مثل : قوباء ، علباء[٢]

وما يهمنا هنا ، هو الحديث عن حكْم همزة الممدود ، إذا كانت للتأنيث ؛ لاتصالها بموضوع البحث .

فإذا كانت همزة الممدود بدلاً من ألف التأنيث نحو : صحراء وحمراء ، وجب قلبها واوًا في التثنية ، فيقال : صحراوان ، وحمراوان. وزعم السيرافي ، أنه إذا كان قبل ألفه واو وجب تصحيح الهمزة ؛ لئلا يجتمع واوان ليس بينهما إلا الألف ، فتقول في عشواء :عشواءان بالهمز ،ولا يجوز عشواوان. ويُجوِّز الكوفيون في ذلك الوجهين[٣] فالألف على هذا حاجز غير حصين وقع بين الواوين ،فأدَّى إلى تصحيح الهمزة.

---

١ - شرح ابن عقيل ٤ / ١٠١

٢ - شرح ابن عقيل ٤ / ١٠٧

٣ - شرح الأشموني ٣ / ٣٦٩

وقد أشار أبو البقاء إلى هذا فقال:" إذا كانت لامُ فَعْلاء الممدودةِ واوًا صحَّت في الصّفةِ نحو القَنْوَاء والعَشْوَاء وإنْ كانت اسمًا قُلبتْ ياءً نحو العَلْياء – اسم موضع– وفعلوا ذلكَ لِلفَرْق أيضًا فأخْرَجوا الصّفة على الأصل مثل خَزْيَا وغيَّروا في الاسم مثل تَقْوَى وليست العلياء تأنيثَ الأعلى لتكونَ صفةً لأنَّ تأنيثَه عُلْيَا بالضمّ والقصْر الفُضلى والوُسْطَى ولو كان صفةً لكان عَلْوَاء مثل قَنْوَاء[1]

وقال أيضًا:" وإنَّما قلبت همزة التأنيث(واوًا) لأنَّها تشبه الألف ؛ إذ هي من مخرجها وتخفّف إليها وتصوّر في الخطّ ألفًا فلو بقيت لتوالَى في التقدير ثلاث ألفات ولو حذفت لحذفت ألف أخرى لالتقائهما وإنَّما قلبت(واوًا) لا ياءً لثلاثة أوجه :

أحدهما: أنَّ الهمزة تشبه الواو في النقل ومُقابِلَتُها في مخرجها ولهذا أبدلت منها في(وُقّتت) و (وجوه) فأبدلت الواو منها تعويضًا. والثاني: أنَّها لو أبدلت ياءً – والياء أشبه بالألف – لم يحصل الغرض من إبدالها لأنَّ الياء كالألف.

والثالث: أنَّهم فرَّقوا بذلك بين جمع المقصور والممدود[2] فعلة القلب تَوالِي ما يشبه ثلاث ألفات ليس بينها حاجز حصين ، وتوالي ثلاث ألفات مستكره ؛ ولذا قلبت همزة التأنيث واوًا.

---

[1] – اللباب في علل البناء والإعراب ٢ / ٤٢٧

[2] – اللباب في علل البناء والإعراب ٢ / ١٢١ ، وينظر ، كتاب البيان في شرح اللمع ٩٠

وقال أبو حيان:" ولم يذكر سيبويه فيها – يعني حمراء– إلا القلب واوًا نحو : حمراوان ، وأجاز الكوفيون – على ما نقله النحاس – فيها القلب والإقرار ، وحكى أبو حاتم ، وابن الأنباري إقرارها همزة عند العرب ، وقلبها ياء لغة لفزارة"[١]

وقال الشيخ خالد الأزهري:" النوع الثاني ما يجب تغيير همزته بقلبها واوًا ، وهو ما همزته بدلٌ من ألف التأنيث كحمراء – عند الجمهور – وحمراوان ، وإنما قلبت – هنا – لأنَّ بقاءها على صورتها يؤدي إلى وقوع همزة بين ألفين وذلك كتوالي ثلاث ألفات ، واختير قلبها واوًا ؛ لبُعْد شبهها بالألف ؛ إذ الياء تُشْبِه الألف في وقوع كل منهما للتأنيث ، قاله المبرد"[٢]

فعلى ما نقله الشيخ خالد ، قلبت الهمزة واوًا لأنَّ بقاءها يؤدي إلى اجتماع شبه ثلاث ألفات ليس بينها حاجز حصين ، وهذا مستكره. ثم أشار الشيخ خالد إلى قول السيرافي فقال:" وزعم السيرافي أنه إذا كان قبل ألفه واو ، وجب تصحيح الهمزة ؛ لئلا يجتمع واوان ليس بينهما إلا ألف ؛ فتقول في عشواء – بفتح العين المهملة وسكون الشين المعجمة – وهي التي لا تبصر ليلاً وتبصر نهارًا : " عشواءان " بالهمز ، وجوَّز الكوفيون في

---

[١] – ارتشاف الضرب ١ / ٢٥٩ ، وينظر ، توضيح المقاصد والمسالك ٥ / ٢٢ ، ٢٣

[٢] – التصريح ٥ / ٤٨ ، وينظر ، المقتضب ٣ / ٣٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٧٩ ، والمساعد ١ / ٦٠

ذلك الوجهين : التصحيح والقلب واواً[١]

المسألة السادسة

أثر الحاجز غير الحصين في حركة همزة الوصل

تعدُّ همزة الوصل من أشهر الوسائط التي يتم اللجوء إليها في لغتنا العربية ؛ وذلك لأنَّ الأصل ألا يبتدأ بساكن كما لا يوقف على متحرك ؛ فإذا ما جاء الحرف الأول ساكنًا على خلاف الأصل في اللغة العربية كانت الحاجة ضرورية لواسطة يتوصل من خلالها إلى النطق بالساكن ، هذه الواسطة هي همزة الوصل[٢]

والحاجز غير الحصين له أثر في حركة همزة الوصل. فهمزة الوصل متحركة ، وأحقُّ الحركات بها الكسرة ؛ إذ هي راجحة على الضمة ؛ لأنَّها أقل منها ثقلاً ، وعلى الفتحة لأنها لا تُوْهِم استفهامًا بخلاف الفتحة فإنها توهمه [٣]

قال ابن جني:" واعلمْ أنَّ هذه الهمزة أبدًا في الأسماء والأفعال مكسورة ، إلا أنَّها قد ضمت من الأفعال في كل موضع كان ثالثها مضمومًا

---

١ – التصريح ٥ / ٤٩ ، وينظر ، شرح الكافية الشافية ٤ / ١٧٨٣، وتوضيح المقاصد والمسالك ٥ /٢٤

٢ – شرح الشافية للرضي ٢٥١/٢ ، وينظر ، شرح الجمل لابن عصفور ٤٧٠/٢ ، وكشف المشكل في النحو ٥٧٠

٣ – شرح التسهيل لابن مالك ٤٦٥/٣ ، وينظر ، شرح الكافية الشافية ٢٠٧١/٤ ، ٢٠٧٥

ضمًا لازمًا ، وذلك نحو : اُقْتُل ، اُخْرُج ،اُنْطُلق بزيد ، اُسْتُخرج المال . وحكى قطرب على طريق الشذوذ "اِقْتُل " جاء على الأصل. وإنما ضموا الهمزة في هذه المواضع كراهية الخروج من كسر إلى ضم بناء لازمًا ، ولم يعتدوا الساكن بينهما حاجزًا ؛لأنه غير حصين "[1]

ومنه قولهم في مُنْتِن مِنْتِن[2]

حيث قلبوا الضمة كسرة لمناسبة الكسرة بعدها ، وقد قوَّى ذلك وجود الحرف الساكن وهو حاجز غير حصين . والمناسبة هنا منفصلة مدبرة .

وقال الأشموني :"وهمزة الوصل مكسورة ، وإنْ فتحت فلعارض كهمزة " ايمن اللهِ " فإنها إنما فتحت لئلا يُنتقل من كسر إلى ضم دون حاجز حصين ، للوقف عليها في التذكر"[3]

وقد عرض الأنباري للخلاف بين البصريين والكوفيين في أصل حركة همزة الوصل باستفاضة ؛ إذ عرَضَ لرأي كلِّ فريق وساقَ الأدلة التي تُؤَيد توجُّه كل منهما ، فقال : " ذهب الكوفيون إلى أنَّ الأصل في حركة همزة الوصل أن تتبع حركة عين الفعل ؛ فتكسر في : اِضرِب إتباعًا لكسرة العين وتضم في : اُدْخُل إتباعًا لضمة العين .

وذهب البصريون إلى أنَّ الأصل في همزة الوصل أن تكون متحركة

---

[1] – سر صناعة الإعراب ١ / ١١٦ ، وينظر ، الإنصاف في مسائل الخلاف ٢ / ٧٣٧ ، وشرح المفصل ٩ / ١٣١

٢– ينظر ، الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٧٣٧ .

[3] – شرح الأشموني ١ / ١٦٥ ، وينظر ، سر صناعة الإعراب ١ / ١١٧ ، واللباب في علل البناء والإعراب ٢ / ١٩٦

مكسورة ، وإنما تضم في :ادخل ونحوه ؛ لئلا يُخرَج من كسر إلى ضم ؛ لأنَّ ذلك مستثقل ، ولهذا ليس في كلامهم شيء على وزن فِعُلٍ بكسر الفاء وضم العين.

أمَّا الكوفيون فقد احتجوا بأنْ قالوا : إنما قلنا ذلك لأنه لمَّا وجب أن يزيدوا حرفاً لئلا يبتدأ بالساكن ووجب أنْ يكون الحرف الزائد متحركًا وجب أن تكون حركته تابعة لعين الفعل طلبًا للمجانسة ؛ لأنهم يتوخون ذلك في كلامهم ، ألا ترى أنهم قالوا : مُنْتُن فضموا التاء إتباعًا لضم الميم ، وإنْ كان الأصل في التاء أن تكون مكسورة ؛ لأنه من أنتن فهو مُنتِنٌ ، كما تقول : أجمل فهو مُجمِل ، وأحسن فهو مُحْسن، إلا أنهم ضموها للاتباع ، وكذلك قالوا فيها أيضًا :مِنتِنٌ فكسروا الميم إتباعًا لكسرة التاء ... وأمَّا البصريون فاحتجوا بأنْ قالوا : إنما قلنا إنَّ الأصل فيها الحركة وهو الكسر ، وذلك لأنَّ المقصود بزيادة الهمزة أنْ نلفظ بفاء الفعل ساكنة في حال الابتداء ؛ لأنه لو لم نزد الهمزة لتحركت فاء الفعل الساكنة في حال الابتداء؛ لأنَّ الابتداء بالساكن محال ، فإذا كانوا قد زادوا الهمزة لئلا يبتدأ بالساكن ، ولهذا لم يزيدوها فيما تحركت فاؤه ؛ فينبغي أن تزاد متحركة لا ساكنة ؛ لأنه من المحال أن تقصد إلى حرف ساكن وأنت تقصد التخلص من الساكن.

وإنما وجب أنْ تكون حركتها الكسرة لأنها زيدت على حرف ساكن فكان الكسر أولى بها من غيره ؛ لأنَّ مصاحبتها للساكن أكثر من غيره ، ألا ترى أنه الأكثر في التقاء الساكنين ؛ فحركت بالكسر تشبيهًا بحركة الساكن إذا لقيه ساكن ؛ لأنَّ الهمزة إنما جِيء بها توصلاً إلى النطق بالساكن ، كما أنَّ الساكن إنما حرك توصلاً إلى النطق بالساكن الآخر.

وأمَّا الجواب عن كلمات الكوفيين :

أمَّا قولهم إنه لمَّا وجب أن يكون الحرف الزائد متحركًا وجب أن تكون حركته تابعة لحركة العين ؛ طلبًا للمجانسة ، قلنا : التحريك للإتباع ليس قياسًا مطردًا ، وإنما جاء ذلك في بعض المواضع في ألفاظ معدودة قليلة جدًا ، وذلك الإتباع على طريق الجواز ، لا على طريق الوجوب ، ألا ترى أنه يجوز أن يُقال في مُنتُن بضم التاء : مُنتِن بالكسر فيؤتى به على الأصل ، وأمَّا قولهم مِنتِن بكسر الميم فيحتمل أنْ يكون من نَتُنَ ؛ لأنه يقال: نَتُن الشيء ، وأنتن لغتان ؛ فلا يكون الكسر للإتباع .

وكذلك قولهم : المِغيرة يجوز أن يؤتى به على الأصل فيقال فيه : المُغيرة بالضم ...

وأمَّا قراءة من قرأ : الحمدِ لله بكسر الدال ، وقراءة من قرأ : الحمدُ لُله بضم اللام فهما قراءتان شاذتان في الاستعمال ضعيفتان في القياس:

أمَّا شذوذهما في الاستعمال فظاهر ، وأمَّا ضعفهما في القياس فظاهر أيضًا : أمَّا كسر الدال فإنما كان ضعيفًا لأنه يؤدي إلى إبطال الإعراب ، وذلك لا يجوز ، وأمَّا ضم اللام فإنما كان ممتنعًا لأنَّ الإتباع لمَّا كان في الكلمة الواحدة قليلاً ضعيفًا كان مع الكلمتين ممتنعًا ألبته ؛ لأنَّ المنفصل لا يلزمُ لزومَ المتصل ، فإذا كان في المتصل ضعيفًا امتنع في المنفصل ألبته ؛ لأنه ليس بعد الضعف إلا امتناع الجواز ؛ لأنَّ حركة الإعراب لا تلزم ؛ فلا يكون لأجلها إتباع ، وإذا كان الإتباع في كلامهم بهذه المثابة دلَّ على أنه ليس الأصل في حركة همزة الوصل أن تتبع حركة العين.

والذي يدلُّ على أنَّ حركتها ليست إتباعًا لحركة العين في نحو

:اضرب وادخل ، أنه لو كان الأمر كذلك لكان ينبغي أن يقال في ذهب يذهب :اَذْهَبْ بفتح الهمزة ؛ لأنَّ عين الفعل منه مفتوحة ، فلمَّا لم يجز ذلك وقيلت بالكسر عُلمَ أنَّ أصلها أن تكون متحركة بالكسر ، وإنما ضمت في اُدخُل ونحوه لئلا يخرجوا من كسر إلى ضم لأنه مستثقل ، ولم يفعلوا ذلك في اِذهب ؛ لأنَّ الخروج من كسر إلى فتح غير مستثقل ؛ فجيء بها على الأصل وهو الكسر[١]

المسألة السابعة

أثر الحاجز غير الحصين في الإمالة

الإمالة إلى الشيء التقريبُ منه ، وهي في هذا الباب تقريب الألف من الياء والفتحة قبلها من الكسرة ، والغرض من ذلك تجانس الصوتين لسبب.

وللإمالة أسباب وموانع . فأسبابها ستةً:

الياء ، والكسرة ، والانقلاب، وما في حكمه، وكون الحرف ينكسر في حال، والإمالة للإمالة.

وللحاجز غير الحصين أثرٌ في بعض هذه الأسباب، ويمكن عرضها على النحو الآتي:

(أ) السَّبب الأول:

الياء الكائنة قبل الألف بحرفٍ أو حرفين ، نحو: شيبان وغيلان وشيال .فأهل الحجاز لا يميلون وتميم تُميل الألف في هذا كلّه ليقرب من صوت الياء.

---

١ – الإنصاف في مسائل الخلاف ٢ / ٧٣٧ –٧٤١

(ب) السَّبب الثاني:

الكسرةُ، وقد تكون بعد الألف نحو، عائد وقد تكون قبلها وبينهما حاجز[١] ، نحو: جِبَال وحِبَال ، وقد يكون بينهما حرفان ومن شرطه أن يكون ما بعد الكسرة ساكنًا نحو: سِرْبال وجِلْباب .

فإن كان ذلك مفتوحًا أو مضمومًا فلا إمالة .

(ج) السَّببُ الثَّالث:

كونُ الألفِ منقلبةٌ عن ياءٍ ، وذلك قولُك في رمي رَمِي وفي باع بِاع . فإنْ كانت الألف رابعةً فصاعدًا أُمِليت من أيّ أصلٍ كانت كقولك في مَرْمَى: مَرْمِى وفي مغزى: مَغْزِى وفي تُدعى وتدعى وهذا حُكْمُ ألفِ التَّأنيث نحو حبلى وبُشْرى.

(د) السَّببُ الرّابع:

ما شُبِّه بالمنْقَلب عن الياء وذلك نحو: غزا ودَعا ، فإنَّه يُمالُ ؛ لأنَّ الياءَ تقع هنا كثيرًا ولأنَّ هذه الألفَ تصيرُ إلى الياء إذا جاوزتْ ثلاثةَ أحرف ، نحو: يُدْعى ومُستدعى.

(هـ) السَّببُ الخامسُ:

كَسْرُ ما قبل الألف في بعض الأحوال ، وذلك في الفعل خاصّةً نحو خافَ وطابَ وجاء لأنَّك تقولُ خِفْت وما أشبهها[٢]

فأمَّا في الأسماء يجوزُ نحو باب ودار وقد أمال بعضهم فلانٌ مِاش

---

[١] – اللباب في علل البناء والإعراب ٢ / ٤٥٣

[٢] – اللباب في علل البناء والإعراب ٢ / ٤٥٤

في الوقفِ وهو قليل.

(و) السَّببُ السَّادس:

الإمالةُ كقولك رأيتُ عمادًا وكتبتُ كِتابًا فتُميلُ ألفَ التَّنوين من أجلِ الإمالة الأولى .فإنْ قلتَ: زيدٌ يَضْرِبها لم تُمِل الألفَ لأنَّ بينها وبين كسرة الرَّاء حاجزين قويين وهما الضمَّةُ والهاءُ فإنْ كانت الباءُ مفتوحةً نحو : يريدُ أنْ يضرِبَها فأكثَرُهم لا يُميلُ

ومنهم مَنْ أمالَ ؛لضعْفِ الحاجز لأنَّ الفتحةَ خفيفةٌ والياءَ خفيّة . ومنهم مَنْ يقول على هذا :رأيت يدِها وهو بيننا وفينا وعلينِا فيُميل من أجل الياء[1]

هذه هي أسباب الإمالة ، وقد تبين من العرض ما له صلة بالحاجز، وما لا صلة له به.

---

[1] – اللباب في علل البناء والإعراب ١ / ٣٦٩

المسألة الثامنة

أثر الحاجز غير الحصين في قلب حرف العلة الواقع عيناً لاسم فاعل همزة

تتبادل الحروف العلة والهمزة القلب بينها ، فتقلب حروف العلة همزة ، كما تقلب الهمزة حروف علة .

وللحاجز غير الحصين أثر في بعض هذه المواضع. فمن المواضع التي تُقلب فيها الواو والياء ألفًا ، إذا وقعت الواو أو الياء عينًا لاسم فاعل أُعِلت في فعله ، مثل : قائل وبائع من قال وباع ، والأصل : قَوَل ، وبَيَع ؛ فلمَّا أعلت الواو والياء في الفعل أعلتا في اسم الفاعل ؛ لأنَّ حرف العلة متحرك وقبله فتحة ، والحاجز بينهما غير حصين. قال أبو البقاء " إذا وقَعت الواو عَيْنًا في فاعِل نحو قَائِل وجائِر قُلِبَت همزةً . وفيه أسْوِلَةً أحدُها لِمَ قُلبت ؟ والجَوابُ أنَّها لَمَّا اعتلّت في قَالَ وجَارَ اعتَلَّت في قائل ؛ لأنَّه من فروع فَعل والقلبُ هنا يُعرَفُ من عِلّة القَلْب في الفِعْل ؛ لأنَّ الواوَ هَنا متحرّكةً وقبلها فتحةُ القاف والحاجز بينهما غَيرُ حصين ، ولأنَّ الألفَ لاستطالتِها كالحرفِ المفتوح . وكان قياسُ ذلك أن تُقْلَب ألفًا إلاَّ أنَّ قبلها ألفًا فلم يُجْمَعْ بين ساكنين"[1]

فكأنَّ أبا البقاء يشير إلى سببين أدَّيا إلى القلب في هذا الموضع :

أحدهما : الحَمْل ؛ لأنَّ العين معتلة في الفعل .

والآخر: تحركهما وقبلهما فتحة والحاجز بينهما غير حصين.

---

[1] – اللباب في علل البناء والإعراب ٢ / ٢٩٣ ، وينظر ، المقتضب ٩٩/١ ، المنصف ٢٨١ ، ٢٨١ ، والخصائص ١ / ٤٧١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠ / ٧٧ ، ٧٨

وهذا ما نصَّ عليه ابن عصفور فقال :" ومن هذا القبيل – أيضًا– عندي ، إبدالهم الهمزة من الياء والواو إذا وقعتا عينين في اسم الفاعل بعد ألف زائدة ، بشرط أن يكون الفعل الذي أُخِذ منه اسم الفاعل قد أعلت عينه ، نحو : قائم وبائع ، والأصل فيهما : قاوم وبايع ، فتحركت الواو والياء ، وقبلهما فتحة ، وليس بينها وبينهما حاجز إلا الألف الزائدة ، وهي – كما تقدم – حاجز غير حصين ، وقد كانت الياء والواو قد اعتلتا في الفعل في قام وباع ، فاعتلتا في اسم الفاعل حملًا على الفعل ، فقلبتا ألفًا ، فاجتمع ساكنان ، فأبدل من الثانية همزة ، وحُرِّكتْ هروبًا من التقاء الساكنين ، وكانت حركتها الكسر على أصل التقاء الساكنين"[١]

وهذا ما نجده في قول الشيخ خالد :" فكما قالوا : قال وباع ، فقلبوا عينهما ألفًا ، كذلك قلبوا عين اسم فاعلهما ألفًا لوقوعها متحركة بعد فتحة مفصولة بحاجز غير حصين ، ثم قلبوا الألف همزة على حد القلب في كساء ، هذا قول الأكثرين. وقال المبرد : دخلت ألف " فاعل " على ألف قال وباع ونحوهما ؛ فالتقى ألفان ، ولم يكن الحذف للإلباس ، فوجب تحريك إحداهما ، وكانت العين ؛ لأنَّ أصلها الحركة والألف إذا تحركت صارت همزة ، وتكتب ياء على حكم التخفيف ولا تنقط قاله المرادي"[٢] ولا يخفى من خلال العرض السابق ، أثر الحاجز غير الحصين في هذا الموضع.

---

[١] – الممتع لابن عصفور ٣٢٧ ، وينظر ، الكتاب ٢/ ٣٦٣ ، وأوضح المسالك ٣١٦/٣

[٢] – التصريح ٥ / ٣٧٠ ، وينظر ، توضيح المقاصد والمسالك ٦ / ١٣

غير أنَّ الحاجز غير الحصين لم يكن العلة الوحيدة التي أدَّت إلى هذا القلب ، بل كان معه الحمل على إعلال العين

في الفعل. والدليل على ذلك، أنَّ العين لو صحت في الفعل لصحت في اسم الفاعل ، مثل : عَوِر عاور ، وصَيِد صايد[١]

المسألة التاسعة

أثر الحاجز غير الحصين في قلب الواو والياء همزة بعد ألف زائدة

هذا موضع آخر تقلب فيه حروف العلة همزة، وللحاجز أثر فيه ، وذلك إذا تطرفت الواو أو الياء بعد ألف زائدة ، مثل سماء ، وبناء . قال أبو البركات الأنباري:" والأصل في أسماء: أسماو ، إلا أنه لمَّا وقعت الواو طرفًا وقبلها ألف زائدة قلبت همزة كما قالوا : سماء ، وكساء ، ورجاء ، ونجاء ، والأصل فيه : سماو ، وكساو ، ورجاو ، ورجاو ؛ لقولهم : سموت وكسوت ورجوت ورجوت ، إلا أنه لمَّا وقعت الواو طرفًا وقبلها ألف زائدة قلبت همزة.

ومنهم من قال : إنما قلبت ألفًا ؛ لأنَّ الألف التي قبلها لمَّا كانت ساكنة خفية زائدة – والحرف الساكن حاجز غير حصين – لم يعتدوا بها فعدوا أنَّ الفتحة التي قبل الألف قد وليت الواو وهي متحركة ، والواو متى تحركت وانفتح ما قبلها وجب أن تقلب ألفًا ، ألا ترى أنهم قالوا : سَما ، وعلا ، ودعا ، وغزا ، والأصل فيها سَمو وعَلَو ودَعَو وغَزَو ؛ لقولهم : سموت وعلوت ودعوت وغزوت إلا أنه لمَّا تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفًا ،

---

[١] – ينظر ، المساعد ٨٩/٤

فكذلك ههنا"[١]

ويُفْهَمُ من كلام الأنباري أنَّ القلب في هذا الموضع راجعٌ لأمرين:

أحدهما:

تطرُّف الواو أو الياء بعد ألف زائدة ، والطرف محل التغيير.

والآخر :

وهو المرتبط بموضوع البحث- هو تحرك الواو والياء ووقوعهما بعد فتحة لم يحجز بينهما إلا ساكن معتل زائد ، أي حاجز غير حصين. وهذا ما نصَّ عليه ابن عصفور فقال:" ومن هذا القبيل إبدالها من الواو والياء إذا وقعتا طرفًا بعد ألف زائدة ، نحو : كساء ورداء ، وذلك أنَّ الأصل : كساو ورداي ، فتحركت الواو والياء وقبلهما فتحة ، وليس بينهما وبينها حاجز إلا الألف ، وهو حاجز غيرُ حصين ؛ لسكونها وزيادتها ، والياء والواو في محل التغيير ، أعني طرفًا فقلبتا ألفًا ، فاجتمع ساكنان : الألف المبدلة من الياء أو الواو مع الألف الزائدة ، فقلبت الألف همزة ، ولم تُردّ إلى أصلها من الواو والياء ؛ لئلا يُرْجع إلى ما فُرَّ منه"[٢]

وقال الرضي : " إنما تقلب الواو والياء المذكورتان ألفًا ثم همزة لِمَا ذكرنا قبل في قلب الواو والياء ألفًا لتحركهما وانفتاح ما قبلها ، ثم يجتمع الساكنان ، فلا يحذف الأول مع كونه مدة ؛ لئلا يلتبس بناءٌ ببناء ، بل يقلب الثاني إلى حرف قابل للحركة مناسب للألف ، وهو الهمزة ، لكونهما حلقيين ؛ إذ الأول

---

[١] – الإنصاف في مسائل الخلاف ١ / ١٤ ، ١٥

[٢] – الممتع ٣٢٦ ، وينظر ، المنصف ١٣٧/٢ ، ونزهة الطرف ١٥٠

مدة لا حظَّ لها في الحركة ، ولا سبيل إلى قلب الثاني واوًا أو ياءً ؛ لأنه إنما فرَّ منهما ، ولكون تحرك الواو والياء وانفتاح ما قبلهما سببًا ضعيفًا في قلبهما ألفًا ، ولا سيما إذا فصَل بينهما وبين الفتحة ألف يمنعه عن التأثير وقوع حرف لازم بين الواو والياء ؛ لأنَّ قلبهما ألفًا مع ضعف العلة إنما كان لتطرفهما ؛إذ الآخر محل التغيير"[١]

ويُفْهَمُ من كلام الرضي ، أنَّ السبب الرئيس في القلب هو تطرف الواو والياء ؛ لأنَّ الطرف محل التغيير ، أمَّا تحركهما فيراه سببًا ضعيفًا في قلبهما ؛ لأنَّ الألف فصلَ بينهما وبين الفتحة قبلهما.

وقد وجدت ابن الناظم يجمع بين السببين:(التطرف ، والتحرك مع وجود حاجز غير حصين) ،فقال :" تحركت الواو والياء بعد فتحة ، مفصولة بحاجز غير حصين ، وهو الألف الزائدة ، وانضم إلى ذلك أنهما في مظنة التغيير ، وهو الطرف ، فقلبا ألفاً"[٢].

وهذا ما قاله المرادي بنصه[٣]

وأمَّا الشيخ خالد الأزهري فيذهب في طريق الأنباري في هذا الموضع ، فيقول : " أن تتطرف إحداهما – وهي لام زائدة للإلحاق بعد ألف زائدة

---

[١] – شرح الشافية ٣ / ١٧٣ ، ١٧٤ ، وينظر ، شرح الكافية الشافية ٤ / ٢٠٨٠ : ٢٠٨٢

[٢] – شرح ابن الناظم على الألفية ٨٣٨ ، وينظر ، الممتع ١ / ٣٢٦ ، وشرح الشافية ٣ / ١٧٣ ، وشفاء العليل ٣ / ١٠٨١ ، والمساعد ٤ / ٨٨ ، وارتشاف الضرب ١ / ٢٥٥

[٣] – توضيح المقاصد ٦ / ٩ ، ١٠ وينظر ، اللباب ٢ / ٢٩٤ ، وسر صناعة الإعراب ١ / ٩٢ ، ٩٣ ، والكتاب ٢ / ٣٨٢ ، ٣٨٣

سواء كُسر أول كلمها أم فتح ، أم ضم نحو : كساء ، وسماء ، ودعاء فالهمزة فيهن مبدلة عن واو ، والأصل : كساو ، وسماو ، ودعاو... فأبدلت الواو والياء همزة ؛ لتطرفهما إثر ألف زائدة على أحد القولين. وقيل : إنَّ الواو والياء أبدلتا ألفين ؛ لتحركهما ووقوعهما بعد فتحة ، لم يحجز بينهما إلا ساكن معتل زائد ،مع أنهما في مظنة التغيير وهو الطرف ، فقلبتا ألفين ، فاجتمع ساكنان ، فوجب إمَّا الحذف أو التحريك ، لا سبيل إلى الحذف ؛ لأنه يفوِّت المد فيهن إنْ حذفت الأولى ، وبقيت لام الكلمة إنْ حذفت الثانية ، ولمَّا امتنع الحذف تعيَّن التحريك ، وكانت الثانية أولى لأربعة أوجه :

أحدها :أنَّ تحريك الأولى يُفوِّت حكمها وهو المد.

الثاني : أنَّ التغيير في الآخر أولى.

الثالث :أنَّ حرف الإعراب محرك تقديرًا ، فلا بُعْد في تحريكه لفظًا.

الرابع: أنَّ في تحريكه تحصيلاً لظهور الإعراب الذي يحصل به الفرق بين المعاني"[١]

أمَّا الأشموني فقد أشار إلى الخلاف في هذا الموضع فقال:" اختلف في كيفية هذا الإبدال ؛ فقيل : أبدلت الياء والواو همزة ، وهو ظاهر كلام المصنف.

وقال حُذَّاق أهل التصريف : أُبدل من الواو والياء ألف ثم أبدلت الألف همزة ؛ وذلك أنه لمَّا قيل : سماو ورداي تحركت الواو والياء بعد فتحة

---

[١] – التصريح بمضمون التوضيح ٥ / ٣٦٨

، ولا حاجز بينهما إلا الألف الزائدة وليست بحاجز حصين لسكونها وزيادتها ، وانضم إلى ذلك أنهما في محل التغيير وهو الطرف ، فقلبا ألفًا – حملاً على عصًا ورحًا – فالتقى ساكنان ، فقلبت الألف الثانية همزة ؛لأنها من مخرج الألف "[١]

وبناء على ما سبق ، يتضح أنَّ كلمة الصرفيين لم تكن واحدة في سبب القلب في هذا الموضع. فهناك من جعل التطرف سببًا أصيلًا في القلب ، وهناك مَنْ جعل التحرُّك سببًا أصيلًا أيضًا ؛ بناء على وجود حاجز غير حصين ،وهناك مَنْ ربط بين السببين وعدَّهما دعمًا في التغيير.

المسألة العاشرة

أثر الحاجز غير الحصين في مجيء اسم المفعول من الفعل الناقص

من المعروف ، أنَّ الفعل المعتل هو ما كان أحد أصوله حرفًا أو أكثر من حروف العلة.

وأنه ينقسم إلى خمسة أقسام:

مثال : وهو ما كانت فاؤه حرف علة ، مثل : وعد ، وصف ، وزن.

أجوف : وهو ما كانت عينه حرف علة ، مثل : قال ، باع .

ناقص : وهو ما كانت لامه حرف علة ، مثل : قضى ، سعى ، عدا

لفيف مفروق : وهو ما كانت فاؤه ولامه حرفيْ علة ، مثل : وقى ، وعى.

---

[١] – شرح الأشموني ٤ / ٨٨ ، ٨٩ ، وينظر ، توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٦ / ١٠

لفيف مقرون: وهو ما كانت عينه ولامه حرفيْ علة ، مثل : عوى ، قوي[1] ومن المعروف – أيضًا – أنَّ اسم المفعول يُصاغُ من الثلاثي على وزن (مَفْعُول) ، وأنَّ هذه الصيغة قد تبقى بلا تغيير ، وقد يحدث لها تغيير ، وكل هذا يعود إلى نوع الفعل.

وبناء على هذا ، فإذا بُنِي اسم المفعول من فعلٍ معتل اللام (الفعل الناقص) لم يخلُ من أن تكون لامه ياء أو واوًا.

١ – فإن كانت لامه ياء ، وجب إعلاله بالإبدال والإدغام وتحويل الضمة كسرة نحو : مرميّ ، والأصل مَرْمُوي ، فقلبت الواو ياء لاجتماعهما مع الياء وسبق إحداهما بالسكون وأدغمت في لام الكلمة ، وكسرت الميم لتصح الياء.

٢ – وإن كانت لامه واوًا ، فهي على ثلاثة أقسام :

قسم يجب إعلاله ، وقسم يختار إعلاله ، وقسم يختار تصحيحه.

أ– فالذي يجب إعلاله ، هو ما كانت عينه واوًا ، فإذا بنيت اسم المفعول من نحو : قَوي ، قلت : مقويّ ، والأصل : مقْووو فاستثقل اجتماع ثلاث واوات في الطرف مع الضمة ، فقلبت الأخيرة ياء ثم قلبت المتوسطة ياء ، لأنه قد اجتمع ياء وواو وسبقت إحداهما بالسكون ، ثم قلبت الضمة كسرة لأجل الياء ، وأدغمت الياء في الياء فقيل : مقويّ .

ب– والذي يختار إعلاله هو ما كان فعله على فَعِل – بكسر العين – كـ (مرضيّ) .فهذا فيه الإعلال والتصحيح ، والإعلال أولى ؛ لأنَّ فعله قد قلبت

---

[1] – شرح الشافية للرضي ١ / ٣٤ ، ٣٥ ، وينظر ، شرح التصريف الملوكي ٤٨

فيه الواو ياء في حالة بنائه للفاعل وفي حالة بنائه للمفعول ، فكان إجراء اسم المفعول على الفعل في الإعلال أولى من مخالفته له ، ولهذا جاء الإعلال في القرآن دون التصحيح ، قال تعالى : " ارْجِعِي إِلَى رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً "[1]

ج- والذي يختار تصحيحه ،هو ما كان من فعلٍ وليست عينه واوًا ولا هو على فِعِل – بكسر العين- كالمفعول من نحو عَدا ، فيجوز فيه التصحيح حملاً على فِعْل الفاعل فتقول : مَعدوّ فتصححه كما صحَّ فِعل الفاعل ، ويجوز فيه الإعلال ؛ حملاً على فعل المفعول فتقول : مَعديّ فتعله كما أعل فعل المفعول ، والتصحيح أولى ؛ لأنَّ الحمل على فِعْل الفاعل أولى. وقد اختلف العلماء في تعليل إعلال الواو في هذا النوع ، فمن أقوالهم : إنه أُعِّلَ حملاً على فعل المفعول ،وهو قول الفراء وتبعه المصنف. وقيل : أُعِّلَ تشبيهًا بباب أدلٍ ، وذلك لأنَّ الواو الأولى ساكنة زائدة خفيفة بالإدغام فلم يعتد بها حاجزًا ، فصارت الواو التي هي لام الكلمة كأنها وليت الضمة ، وقلبت ياء على حد قلبها في أدلٍ ، قال الزمخشري كما فعلوا في الكساء نحو فعلهم في العصا"[2]

وعلى القول الأول ، لا أثر للحاجز غير الحصين في الإعلال ؛ لأنَّ مرده هنا إلى الحمل .

بينما يبدو أثر الحاجز غير الحصين على الإعلال في القول الثاني.

---

[1] – سورة الفجر . الآية ٢٨

[2] – توضيح المقاصد والمسالك ٦ / ٦٩ : ٧٢ ، وينظر ، شرح الكافية الشافية ٤ / ٢١٤٣ : ٢١ ٤٥

الخاتمة

... وبعد ، فمن خلال دراسة هذا الموضوع ،تم استظهار الأمور الآتية:

☜التوسُّع في مفهوم الحاجز غير الحصين ؛ إذ المشهور أنَّه حرف علة ساكن يقع بين حرفين بينهما مناسبة ما ، ولكن أظهر البحث أنَّ الحاجز غير الحصين يتعدى حروف العلة ، بحيث يكون حرفًا صحيحًا ساكنًا ، كما هو الحال في نون (مُنْذُ) ، ولام (بَلْهَ)، ولام (عَلْوَ) لغة في (عل).

☜أنَّ المناسبة تنقسم باعتبار طرفيها إلى متصلة ومنفصلة ، وأنَّ المناسبة المنفصلة تعني وجود حاجز بين الطرفين، وأنَّ هذا الحاجز عادة ما يكون حرفا ساكنًا بين متحركين ، وقد وصف النحاة الحرف الساكن بأنه حاجز غير حصين، أي أنه لا يمنع من تأثير الحركة في الحركة ، ومعنى هذا أنَّ الانفصال هنا في حكم الاتصال ، وأنَّ قضية التجاور والاتصال بين الحروف والحركات هي السبب الرئيس في جريان المناسبة الصوتية.

☜الصلة القوية بين الحاجز غير الحصين والمناسبة ؛ إذ إنّ المناسبة لها قواعد تحكمها ، منها : الحاجز غير الحصين ، وإتباع الأضعف الأقوى ، والتناسب في العطف أولى من التخالف ، والعطف يقتضي المناسبة ، والمتحرك أقوى من الساكن ، والكسرة والضمة أقوى من الفتحة.

☜ أثر الحاجز غير الحصين في الإعلال بين حروف العلة والهمزة ، كما هو الحال في أكثر من مسألة وردت في البحث

.☜ أثر الحاجز غير الحصين في القول بالقلب المكاني ، كما هو الحال في كلمة (أشياء).

☜ أثر الحاجز غير الحصين في بناء بعض الأسماء على الفتح ، كما هو الحال في : (أينَ ، شتانَ) أو الضم ، كما هو الحال في (مُنذُ).

☜أثر الحاجز غير الحصين في منع الكلمة من الصرف ، كما هو الحال في المُسمَّى به من جمع المؤنث السالم.

☜ أثر الحاجز في التثنية ، كما هو الحال في تثنية الاسم الممدود ، إذا كانت همزته للتأنيث

☜ أثر الحاجز غير الحصين في نوع الحركة ، كما هو الحال في حركة همزة الوصل.

☜ أثر الحاجز غير الحصين في بعض أسباب الإمالة.

☜ أثر الحاجز غير الحصين في صوغ اسم المفعول من الفعل الناقص.

وختامًا .. أرجو من الله – سبحانه وتعالى – أن أكون قد وُفِّقت في استظهار هذا الموضوع، وأن يُنتفع به.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

مصـــادر البحـــث ومراجعه

☜القرآن الكريم .

☜ إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربع عشر المسمى : منتهى الأماني والمسرات في علوم القراءات تأليف العلامة الشيخ : أحمد بن محمد البنا ، حققه وقدَّم له د. شعبان محمد إسماعيل . عالم الكتب . مكتبة الكليات الأزهرية . الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م .

☜ أدب الكاتب لابن قتيبة " أبو محمد عبدالله بن مسلم . تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ، الطبعة الرابعة ، مطبعة السعادة، القاهرة ١٩٦٣م.

☜ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي : تحقيق د .رجب عثمان محمد ، مراجعة د. رمضان عبد التواب . الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة . الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨م.

☜ الاشتقاق لابن دريد (محمد بن الحسن) تحقيق :عبد السلام محمد هارون، مطبعة السنة المحمدية ١٩٥٨م.

☜الأصول في النحو لابن السراج . تحقيق د . عبد الحسين الفتلي . ط الأردن ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م

☜ أمالي ابن الحاجب لأبي عمرو عثمان بن الحاجب ، دراسة وتحقيق د. فخر صالح سليمان قداره .ط دار الجيل بيروت ، ودار عمار .عمَّان ، الأردن . ط ١٤٠٩هـ ١٩٨٩م.

☜الأمالي الشجرية لابن الشجري . ط بيروت (بدون).

☜الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين :البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري ، قدّم له ووضع فهارسه : حسن حمد بإشراف د. إميل بديع

يعقوب . الطبعة الأولى. بيروت ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨

☜ الأنموذج في النحو للزمخشري ، اعتنى به سامي بن حمد المنصور . الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ –١٩٩٩ م .

☜أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام المصري ، ومعه كتاب عدة السالك لحمد محيي الدين عبد الحميد . ط بيروت(بدون)

☜البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ، تحقيق ودراسة د . عياد بن عيد الثبيتي ، دار الغرب الإسلامي . الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ – ١٩٨٦م .

☜ البيان في شرح اللمع للشريف عمرو الكوفي دار عمار للطباعة والنشر والتوزيع . الطبعة الأولي٢٠٠٢م.

☜تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ، تحقيق محمد كامل بركات ، ط القاهرة ١٣٨٨هـ – ١٩٦٨م .

☜التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري ، دراسة وتحقيق د. عبد الفتاح بحيرى إبراهيم . الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م .

☜ التكملة لأبي علي الفارسي . تحقيق د. كاظم بحر المرجان ، مطابع دار الكتب، جامعة الموصل ، ١٩٨١م.

☜ التعريفات للشريف علي بن محمد الجرجاني . الطبعة الثالثة ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م. دار الكتب العلمية . بيروت.

☜ تهذيب اللغة لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري . الجزء الرابع ، تحقيق : عبد الكريم العزباوي . مراجعة : محمد علي النجار . الدار المصرية للتأليف والترجمة . مطابع سجل العرب

☜توضيح المقاصد والمسالك على ألفية ابن مالك للمرادي ، تحقيق د. عبد الرحمن علي سليمان . مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة ط ١٩٧٩ م .
☜توضيح المقاصد والمسالك على ألفية ابن مالك للمرادي . تحقيق : أحمد محمد عزوز . المكتبة العصرية . صيدا . بيروت . الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م .
☜ جمهرة اللغة لمحمد بن الحسن بن دريد ، مكتبة المثنى، بغداد.
☜الجنى الداني في حروف المعاني ، تحقيق : فخر الدين قباوة ، ومحمد نديم فاضل . الطبعة الثانية ١٣٠٤ هـ – ١٩٨٣ م . منشورات دار الآفاق الجديدة .
☜ حاشية الصبان على شرح الأشموني .مطبعة الاستقامة، القاهرة، ١٩٤٧م.
☜خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر بن عمر البغدادي ، تحقيق وشرح : عبد السلام هارون (ط بولاق) ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٩ م .
☜ الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : محمد علي النجار، ط .دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٩٠م.
☜الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية تأليف الفاضل الرحالة : أحمد بن الأمين الشنقيطي ، تحقيق د .عبد العال سالم مكرم . مؤسسة الرسالة .
☜ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي تحقيق وتعليق الشيخ : علي محمد معوض وآخرين ، تقديم د. أحمد محمد صبره .دار الكتب العلمية .بيروت .الطبعة الأولى ١٤١٤هـ ١٩٩٤م .

☜ دليل السالك إلى ألفية ابن مالك لعبد الله بن صالح الفوزان . ط دار المسلم للنشر والتوزيع.

☜ ديوان الأعشى (ميمون بن قيس) شرح وتعليق: د. محمد محمد حسين ، المطبعة النموذجية، مصر.

☜ ديوان امرئ القيس بن حجر الكندي لأبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشنتمري ، اعتنى بتصحيحه ابن أبي شنب ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ،١٩٧٤م.

☜ ديوان ذي الرمة "غيلان بن عقبة العدوي . شرح الإمام أبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي صاحب الأصمعي ، رواية الإمام أبي العباس ثعلب ، تحقيق د. عبد القدوس أبي صالح، مطبعة طربين ، دمشق ١٩٧٢م.

☜ديوان الفرزدق ، دار صادر بيروت لا ط لا ت.

☜ ديوان كعب بن مالك الأنصاري ، دراسة وتحقيق : سامي مكي العاني ، منشورات مكتبة النهضة . بغداد . ١٩٦٦

☜ رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي . تحقيق د. أحمد محمد الخراط . الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م . دار القلم . دمشق.

☜روح المعاني في تفسير القرآن الكريم والسبع المثاني لشهاب الدين الألوسي . دار الطباعة المنيرية.

☜سر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جني تحقيق : حسن هنداوي .دار القلم .دمشق .الطبعة الأولى١٩٨٥م

☜ شرح أدب الكتاب للجواليقي ، تحقيق ودراسة : د. طيبة حمد بودي. ط الكويت ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥

☜شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، قدّم له ووضعَ فهارسه حسين حمد ، إشراف د . إميل بديع يعقوب . منشورات محمد علي بيضون . دار الكتب العلمية . بيروت ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م .

☜ شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ، حققه و ضبطه و شرح شواهد ووضع فهارسه د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد .ط دار الجبل . بيروت

☜شرح ألفية ابن معطي لابن جمعة القواس ، تحقيق ودراسة د . علي موسى الشوملي ، الناشر مكتبة الخريجي ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م .

☜شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : تعليق : محمد محيي الدين عبد الحميد .ط إحياء التراث العربي . بيروت . لبنان .

☜شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك تحقيق حنَّا الفاخوري . ط دار الجيل . بيروت (بدون)

☜شرح التسهيل لابن مالك تحقيق د. عبد الرحمن السيد ، د. محمد البدوي المختون .ط هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان . الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ – ١٩٩٠ م .

☜شرح جمل الزجاجي لابن عصفور تحقيق د. صاحب أبو جناح . العراق ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م .

☜شرح الرضي علي كافية ابن الحاجب – طبعة دار الكتب العلمية

☜ شرح الشافية للجار بردي (فخر الدين ، أبو المكارم أحمد بن الحسن بن يوسف) القسم الأول من مجموعة الشافية ، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٤م.

☜شرح الشافية للرضي مع شرح شواهده لعبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب حققهما وشرح غريبهما وشرح مبهمهما الأساتذة : محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محي الدين عبد الحميد ط ، دار الفكر العربي .
☜شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ،الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.
☜ شرح شواهد المغني لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تصحيح وتعليق: أحمد ظافر كوجان ، طبع ونشر لجنة التراث العربي ١٣٨٦هـ-١٩٦٦م
☜شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك تحقيق : رشيد عبد الرحمن العبيدي ، نشر لجنة إحياء التراث في وزارة الأوقاف في الجمهورية العراقية . الطبعة الأولى ١٩٧٧م.
☜شرح الكافية الشافية لابن مالك تحقيق د. عبد المنعم أحمد الهريدي . دار المأمون للتراث . الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م .
☜ شرح اللمع في النحو للواسطي الضرير تحقيق د. رجب عثمان محمد ، تصدير د. رمضان عبد التواب . الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة . الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠
☜شرح المرزوقي على حماسة أبي تمام ، تحقيق أحمد أمين ، وعبد السلام هارون ، ط القاهرة ١٩٥١ م .
☜شرح المفصل لابن يعيش مكتبة المتنبي بالقاهرة .
☜ شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش ، تحقيق . د. فخر الدين قباوة ،

الطبعة الأولى ، المكتبة العربية ، حلب، ١٩٧٣م.

☜ الشعر والشعراء لابن قتيبة الدينوري ، تحقيق وشرح : أحمد محمد شاكر .الطبعة الثالثة ١٩٧٧م.

☜شفاء العليل للسلسيلي ، دراسة وتحقيق د. الشريف عبد الله على الحسيني البركاني .ط بيروت.

☜ أبو عثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو ، د. رشيد عبدالرحمن العبيدي، مطبعة سلمان الأعظمي، بغداد ، ١٩٦٩م.

☜ العين للخليل بن أحمد الفراهيدي ، تحقيق د. مهدي المخزومي ، ود. إبراهيم السامرائي ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م . مؤسسة الأعلمي للمطبوعات . بيروت

☜ غاية النهاية في طبقات القراء لمحمد بن محمد بن الجزري . مراجعة برجستراسر . نشر مكتبة المتنبي . القاهرة .

☜ القاموس المحيط لمجد الدين الفيروز آبادي ط. الهيئة المصرية العامة للكتاب . الطبعة الثالثة ١٣٩٨ هـ – ١٩٧٨ م.

☜الكتاب لسيبويه تحقيق وشرح : عبد السلام هارون . الطبعة الثالثة ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م ، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة .

☜ كتاب الشعر لأبي علي الفارسي ، تحقيق د. محمود محمد الطناحي . القاهرة ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨

☜ كشف المشكل في النحو لعلي بن سليمان اليمني ، تحقيق : د. هادي عطية مطر ١٩٨٤ م.

☜ اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري . الجزء الأول بتحقيق

: غازي طليمات ، والجزء الثاني بتحقيق الدكتور عبد الإله نبهان . الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ.

☜ لسان العرب لجمال الدين بن منظور المصري ، أبو الفضل محمد بن مكرم ، دار صادر– بيروت ١٩٥٦م.

☜ المبدع لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق عبد الحميد السيد طلب . نشر مكتبة دار العروبة . الكويت ١٩٩٢ م

☜ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها ، ابن جني ، تحقيق علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح شلبي، القاهرة، ١٩٦٦م.

☜ المسائل العسكريات في النحو العربي لأبي علي الفارسي ، دراسة وتحقيق أ. د/ علي جابر المنصوري .ط٢٠٠٢م

☜المساعد على تسهيل الفوائد (شرح ابن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك) تحقيق . د .محمد كامل بركات .ط . مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بمكة المكرمة ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠ م .

☜ معاني القرآن وإعرابه للزجاج ، شرح وتحقيق : د عبد الجليل عبده شلبي ،عالم الكتب ط. ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨

☜معاني القرآن لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء ، تحقيق ومراجعة أ . محمد علي النجار ، ط الهيئة العامة المصرية للكتاب .

☜ المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية . إعداد : إميل بديع يعقوب .دار الكتب العلمية . بيروت . الطبعة الأولى ١٤١٧هـ – ١٩٩٦ م.

☜ المعجم الوسيط لمجمع اللغة العربية بالقاهرة . مكتبة الشروق الدولية .

الطبعة الرابعة ١٤٢٥ هـ- ٢٠٠٤ م.
☜مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد .ط ، المكتبة العصرية . صيدا ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
☜المفصل في علم العربية لأبي القاسم : محمود بن عمر الزمخشري .الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـ -١٩٨٦
☜المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للإمام الشاطبي . تحقيق أ .د/ محمد إبراهيم البنا . معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي . جامعة أم القرى . الطبعة الأولى ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧
☜المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية لمحمود بن أحمد العيني ،مطبوع مع خزانة الأدب ، دار صادر.
☜ مقاييس اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ، تحقيق وضبط : عبد السلام محمد هارون . ط. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩م.
☜المقتضب للمبرد تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ط ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩
☜ المقدمة الجزولية في النحو لأبي موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي ، تحقيق د . شعبان عبد الوهاب محمد . القاهرة ١٩٨٨ م.
☜ المقرب ، لابن عصفور تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري وعبدالله الجبوري، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٨٦م.
☜ الممتع في التصريف لابن عصفور ، تحقيق د. فخر الدين قباوة ،

الطبعة الخامسة ، الدار العربية للكتاب ، ١٩٨٣م.

☜ المنصف (شرح تصريف المازني) لابن جني . تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة ، ١٩٥٤م.

☜ نَحُو العربية لعبد اللطيف محمد الخطيب ، وسعد عبد العزيز مصلوح. الناشر : مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع. الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ- ٢٠٠٢ م

☜ نزهة الطرف في علم الصرف لابن هشام تحقيق الدكتور أحمد عبد المجيد هريدي ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م. مكتبة الزهراء .القاهرة .

☜همع الهوامع شرح جمع الجوامع للإمام الحافظ : جلال الدين عبد الله السيوطي تحقيق : د . عبد العال سالم مكرم ، ط . دار البحوث العلمية . الطبعة الأولى (بدون).

***